

المقدمات النحوية

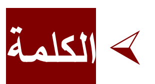
الأستاذ الدكتور

طه محمد عوض الله الجندي

محاضرات

كـود	الترم
101)	(1)

يوجد على الموقع صورة من هذه المحاضرة www . oucu . edu . eg



مفهوم المصطلحات:

الكلمة – الكلم – الكلام – الجملة – القول.

الكلمة

هي اللفظ المفرد الموضوع لمعنى مفرد.

وما يمكن فهمه من هذا التعريف يتمثل في:

أ – قوله: اللفظ يدلنا على أن النحو لا يتعامل إلا مع الكلمات الملفوظة؛ أي المنطوقة فعلاً، ومن ثم فلا دخل له بالخط ولا بلغة الإشارات؛ لأن ذلك كله ليس ملفوظًا.

ب– أن يدل هذا اللفظ على معنى، ومن ثم فإن النحو لا يتعامل مع أقوال المخمورين أو الحالمين التي لا تحمل معنى، ولا الألفاظ الهرائية، أو المشوهة.

ج– أن يكون هذا المعنى مفردًا؛ أي أن معناها واحد مرتبط بها، وليس مركبًا، أو متعددًا، بل هو معنى جزئي؛ وذلك مثل:

القناعة – الحمد – الرضا – حاتم – هذا – يقاتل – يلعب – أهمل – سجد – اقرأ – خذ – في – لم – إن – لا – على.

– الكلم:

"الكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة... ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة، وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل: "كلمة". نقص معناه، وصار دالاًّ على الواحد.

ومعنى هذا التعريف أن الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أكان لها معنى مفيد، أم لم يكن لها معنى مفيد؛ وذلك مثل قولنا: الصدق خلق حميد، أو مثل القول: إن يصدق خالد.

فالمثال الأول أفاد فائدة تامة، يحسن السكوت عليها، والثاني أفاد فائدة جزئية لا يحسن السكوت عليها، وكلاهما كلم؛ لأن العبرة في الكلم الكمّ، لا الإفادة.

– الكلام:

الكلام عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة، وقد عرفنا المراد من اللفظ، أما الإفادة فالمراد به أن يدل الكلام على معنى يحسن السكوت عليه.

تأمل ما يلي:

– **الحق أحق بالاتباع** ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [القصص: 68].

– **رب حيلة أهلكت أمَّة.**

– **فساد الرأي في التردد.**

– **قتل شعب آمن مسألة فيها نظر.**

وبالنظر إلى تعريف الكلم والكلام نتبين أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه؛ فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد وغيره، وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين فنحو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: 1]، كلام لوجود الفائدة، وكلم لتركبه من ثلاث كلمات.

ونحو: **تفوق المجد**. كلام لا كلم؛ لتركيبه من كلمتين.

ونحو: **إن يهمل الطالب**. كلم لا كلام؛ لانعدام الفائدة فيه.

➢ مصطلح القول

وقد عرَّفه ابن هشام بأنه اللفظ الدال على معنى، والحق أن عموم هذا التعريف يجعله **يشمل:**

1- اللفظ المفرد الدال على معنى جزئي، وهو الكلمة مثل:

الرضا – التنوير – التوحيد – يخلق – اذهب.

فكل هذه الكلمات أقوال.

2- التركيب المفيد فائدة تامة، وهو الكلام مثل:

– **الصدق منجاة.**
– **الكذب هلاك.**
– **كل ميسر لما خلق له.**
– **الحق أبلج.**

3- التركيب غير المفيد فائدة تامة، وهو الكلم مثل:

– **ألا إن الحق.**
– **إن تتق الله.**

ولذا ذكروا أن القول أعمُّ من الكلمة والكلام والكلم؛ لأنه يشمل هذه الأمور جميعًا، كما أنه يشمل تراكيب لا تصدق على هذه الثلاثة، مثل التراكيب الإضافية؛ **كقولنا:**

– **عميد الكلية.**
– **ظلام الليل.**
– **ربة البيت.**

فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى كلمًا؛ لأنه ليس لفظًا مفردًا، ولا يصحُّ أن يسمَّى كلامًا؛ لأنه ليس مفيدًا، ولا يصحُّ أن يسمَّى كلمًا؛ لأنه ليس مؤلَّفًا من ثلاث كلمات، وإنَّما يسمَّى قولاً.

أقسام الكلمة

ذكر النحاة أن الكلمة العربية تأتي في ثلاث صور؛ هي:

1- **الاسم**
2- **الفعل**
3- **الحرف**

ومَنْ يجمع أقوالهم المتناثرة يستطيع أن يتبيَّن أنهم قاموا بتحديد هذه الأصناف الثلاثة طبقًا لثلاثة **اتجاهات:**

الاتجاه الأول: اتجاه وظيفي

وهو الذي يقوم بتحديد نوع الكلمة من خلال وظيفتها في الجملة، وموقعها في العملية الإسنادية فيها، وشغلها لأحد طرفي الإسناد، فذكروا أن الكلمة إن لم تكن ركنًا للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنًا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل، يتضح هذا الكلام من خلال المثالين التاليين:

- ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: 29]
- ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأنعام: 104]

ففي الآية الأولى وقعت لفظة ﴿مُحَمَّد﴾ مسندًا إليه؛ لذا فهي اسم، وكلمة ﴿رَسُولُ﴾ مسندًا؛ لذا فهي –أيضًا– اسم.

كما نحكم بفعلية الفعل ﴿جَاءَ﴾ لوقوعه مسندًا.

أما لفظتا ﴿قَدْ – مِنْ﴾ فهما حرفان لخروجها عن طرفي الإسناد في الآية.

وقد ذكروا أن هذه العلامة من أهم علامات الاسم؛ لأنه بها نستدل على اسمية الضمائر، **في مثل:**

نجحتُ – أنا ناجح

فتاء الفاعل اسم لأنه قد أسند إليها الفعل (نجح)، وقبلت هي هذا الإسناد، والضمير (أنا) اسم لأنه قَبِل إسناد الخبر (ناجح) إليه.

الاتجاه الثاني: اتجاه دلالي

وهو الذي يميل إلى تحديد أقسام الكلمة وَفق معانيها الدلالية؛ وذلك على الوجه الآتي:

أ- عرَّفوا الاسم بأنه ما دلَّ على معنى في نفسه، وليس الزمن جزءًا منه، فهذه هي دلالة الاسم الخاصة، لا يشركه فيها واحد من قسيميه، **وذلك مثل:**

أسامة – فهد – فضة – الشكر – إحسان – نور – حق

ب – عرَّفوا الفعل بأنه ما دلَّ على معنى في نفسه، والزمن جزء منه؛ وذلك هو معنى الفعل؛ **مثل:**

ثابر – أفلح – يسجد – يثق – خذ – اقرأ

فكل كلمة من هذه الكلمات فعل لاشتمالها على دلالتي:

الحدث والزمن.

جـ – عرَّفوا الحرف بأنه:

ما لا يظهر معناه إلا مع غيره

والمراد بقولهم: غيره. هو التراكيب الجملية التي تتضمن الحروف في بنيتها؛ إذ إنها هي المظهرة لمعنى الحرف؛ **فمثل الحروف:**

الواو – اللام – الباء – إلى – لعل – نّ

لا يتضح معناها إلا في التراكيب؛ فالواو مثلاً قد تكون حرف قسم وجرٍّ، وقد تكون حرف عطف، وقد تكون للحال أو للمعية وغير ذلك من المعاني.

➢ الاتجاه الثالث: اتجاه توزيعي

وهذا الاتجاه يقوم على أن الكلمة تتحدَّد طبيعتها طبقًا لما يسبقها، أو لما يلحقها من كلمات، وهو ما يُعرف لدى نحويينا باسم العلامات؛ فللاسم علامات؛ أي عناصر لغوية، أو لِنَقُلْ: كلمات محدَّدة لا ترد إلا معه. لذا فهي علامة ملموسة ترشدنا إلى اسميته، وللفعل كذلك عناصر محدَّدة ترشدنا إلى فعليته، وتدلُّنا عليه.

أولاً: علامات الاسم

الجرِّ

وتأثيرها فيه بقبول العلامة الإعرابية التي يُحدثها حرف الجرِّ، فمتى رأينا كلمة متصلة بحرف جرٍّ ومجرورة به عرفنا أنها اسم؛ ففي مثل قوله تعالى:

﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: 78]

تحكم على كلمة **(دُلُوك)** بأنها اسم لاتصالها بحرف الجر اللام، وكما يكون الجر بالحرف يكون –أيضًا– بالإضافة؛ وذلك مثل:

- **سيف الله.**
- **كلام النحاة.**
- **عميد الكلية.**
- **أهل العزم.**
- **زيارة الصديق.**

فالجزء الثاني من هذه التراكيب اسم لأنه جُرَّ بالإضافة.

وهناك إلى جانب الجر بالحرف وبالإضافة جر بالتبعية والتوابع كلمات لا تستقل بحالة إعرابية محددة، وإنما تتبع ما قبلها في إعرابه، فإذا وجدنا تابعًا مجرورًا دلَّ ذلك على اسميته؛ ففي الأمثلة التالية نحكم باسمية التوابع التي وردت فيها:

- **ذهبت إلى صديقٍ عزيزٍ.**
- **سلمت على العميد نفسِه.**

2- اتصال الاسم اتصالاً مباشرًا بحرف من أحرف النداء مع تصوُّر صلاحيته لأن يُنادى، ويُطلب إقباله، وذلك مثل:

﴿**يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ [البقرة: 35]

﴿**يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا**﴾ [هود: 48]

﴿**يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾ [هود: 76]

﴿**يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ**﴾ [هود: 91]

فالكلمات: (آدم – نوح – إبراهيم – شعيب) كلها أسماء؛ لأنها اتصلت بحرف النداء (يا).

وتَصَوُّرُ صلاحية الكلمة لأن تُنادى هو شرط مهمٌّ في هذه العلامة؛ إذ إنه قد ورد اتصال (يا) بأنواع أخرى من الكلمات ليست بأسماء، فقد دخلت على فعل الأمر، في قراءة الكسائي لقوله تعالى: ﴿**أَلاَّ يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ**﴾ [النمل: 25]، ومنه قولنا: **يا ذاكروا حتى تحققوا أمل الأمة فيكم.**

فهنا دخلت (يا) في اللفظ على ما ليس باسم وهو: (اسجدوا – ذاكروا)، وكلاهما فعل أمر، كما دخلت على الحرف في قوله تعالى: ﴿**يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ**﴾ [يس: 26]، وقوله: ﴿**يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا**﴾ [الأنعام: 27]، وقد خرَّج النحاة مثل هذه التراكيب إما على:

أ- أن المنادى محذوف لسبب بلاغي تقديره: يا هؤلاء اسجدوا.

ب- أن تكون (يا) حرف تنبيه للمخاطبين لكي يلفت المتكلم انتباههم.

3- اتصال الكلمة اتصالاً مباشرًا بحرف التعريف (ال):

و(ال) في الاستعمال اللغوي قسمان:

أ- (ال) **المعرِّفة**؛ وهي الداخلة على ما ليس بمشتق لتكسبه التعريف؛ فهذه خاصة بالدخول على الاسم، ومن ذلك قول الشاعر:

الخَيْـلُ واللَّيْـلُ والبَيْـدَاءُ تَعْرِفُنـي وَالسَّـيْفُ وَالـرُّمْحُ وَالقِرْطَـاسُ وَالْقَلَـمُ

حيث وردت (ال) في البيت داخلة على سبع كلمات؛ هي أسماء لاقتران (ال) بها، ودخولها عليها علامة على اسميتها.

ب- (ال) **الموصولة**؛ وهي الداخلة على الوصف المشتق مثل:

المذاكر دروسه يُؤَدِّي واجبه نحو نفسه وربه. فهو في معنى: الذي يذاكر.

4- التنوين:

وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا لغير، ففي مثل قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: 263]، وقولنا: قوةٌ خيرٌ من ضعفٍ، وصراحةٌ خيرٌ من نفاقٍ، نحكم على الأسماء: (قول – معروف – مغفرة – خير – صدقة – أذى – قوة – ضعف – صراحة – نفاق) بأنها أسماء لتنوينها.

وأنواع التنوين التي تلحق الأسماء، وتختصُّ بها، وتُعَدُّ علامة مميزة لها أربعة؛ هي:

1- تنوين التمكين، أو تنوين الصرف والأمكنية:

وهو اللاحق لأغلب الأسماء المعربة المنصرفة، معرفة كانت أو نكرة، وهذا النوع أقوى أنواع التنوين في الدلالة على الاسمية؛ لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة منونة وفائدته الدلالة على خفة الاسم، وتمكُّنه في باب الاسمية، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: 22]، ومثل قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: 263]، فالكلمات: (مكبًا – سويًّا – صراط – مستقيم – قول معروف – مغفرة – صدقة – أذى)، أسماء معربة بدليل أنه قد لحقها التنوين؛ مما يدلُّ على تمكُّنها في الاسمية، وبأنها لم تشبه الفعل فتُمنع من الصرف، ولا الحرف فتُبنى.

2- تنوين التنكير:

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للدلالة على تنكيرها، وهو عند جمهور النحاة قياس في الأعلام المنتهية بكلمة (ويه) مثل: سيبويه وعمرويه ونفطويه، فمثل هذه الأعلام تكون معرفة إذا بنيت على الكسر، دون تنوين، تقول: قرأت كتاب سيبويه. فينصرف الذهن إلى إمام النحاة، أما إذا نُوِّن صار نكرة؛ كأن تقول:

سمعت عن سيبويهٍ في دار العلوم

وسماعي في أغلب أسماء الأفعال؛ مثل:

صهْ – مهْ – إيه.

فمنعى (صهْ) اسكت عن حديث معين؛ لذا فهي معرفة، فإن نوَّنتها صارت نكرة ويكون معناها: اسكت عن كل حديث.

وكذلك (إيهِ) بالكسر إذا استزدت مخاطبك من حديث معين، و(إيهٍ) إذا أردت استزادة من حديث ما.

ومثل ذلك: غاقْ لحكاية صوت الغراب، فهو من غير تنوين معرفة يُراد به صياح خاص فيه حزن أو فزع، و(غاقٍ) بالتنوين نكرة، وتعني الدلالة على مجرد الصياح؛ أيّ صياح.

3- تنوين المقابلة:

وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، وما أُلحق به، وسُمِّي بذلك لأنه يُقابل النون في جمع المذكر السالم، ومن أمثلته التنوين اللاحق للكلمات المجموعة بالألف والتاء، في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: 5].

4- تنوين العوض أو التعويض:

وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضًا عن محذوف، وينقسم طبقًا لهذا المحذوف إلى ثلاثة أنواع:

أ- تنوين عوض عن حرف:

وهو اللاحق للجموع المعتلة الآخر التي على وزن (فواعل) عوضًا عن اللام المحذوفة رفعًا وجرًّا؛ مثل: **غواشٍ – جوارٍ – دواهٍ – نواصٍ.**

فالتنوين في هذه الكلمات عوض عن حرف الياء المحذوفة، وأصل نواصٍ مثلاً نواصيُ؛ لأنها ممنوعة من الصرف بصيغة منتهى الجموع – استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصارت جواري، ثم حذفت الياء تخفيفًا، وجيء بالتنوين عوضًا عنها؛ لأنها حرف أصلي لا يُحذف من غير تعويض.

ب- تنوين عوض عن كلمة:

وهو اللاحق للكلمات: **(أيّ – كلّ – بعض)**، فالمتأمل للاستعمال اللغوي لتلك الكلمات يتبين أنها لا تستعمل إلا مضافة إلى كلمة بعدها، فإذا قُطعت عن الإضافة لحقها التنوين عوضًا عن المضاف إليه المحذوف، ولتتأمل الأمثلة التالية:

– كل مخلوق يولد على الفطرة ------ كلٌّ يولد على الفطرة.

– بعض الناس خدم لبعض ------ بعضٌ خدم لبعض.

– أي الفريقين أحق بالاتباع ------ أيٌّ أحق بالاتباع.

فالمجموعة الأولى من هذه الأمثلة هي أصل المجموعة الثانية؛ لذا سُمِّي التنوين فيها عوضًا عن كلمة، وهي المضاف إليه في الأولى، مع الأخذ في الحسبان أن هذا التنوين تنوين تمكين لأنه لاحق لكلمات معربة منونة، وهو في الوقت ذاته عوض عن كلمة.

جـ- تنوين عوض عن جملة:

وهو اللاحق لكلمة (إذ) عندما تسبق بظرف من ظروف الزمان المتصرفة؛ مثل: يوم – حين – ساعة.. وما أشبهها، وسوف نعلم عندما ندرس باب الإضافة أن (إذ) من الظروف التي يجب إضافتها إلى جملة؛ لكن إذا ورد في السياق ما يُفيد معنى هذه الجملة؛ فإنه يجوز حذفها لدلالة السياق عليها، ويُعوَّض عنها بالتنوين الذي يلحق (إذ)، تقول: سأذاكر لأتفوَّق وساعتئذٍ أصلي لله شكرًا. فهنا جاء التنوين عوضًا عن جملة محذوفة مفهومة من السياق تقديرها: وساعتئذْ أتفوق أصلي لله شكرًا. ولما كانت الذال ساكنة والتنوين المعوَّض به الجملة ساكنًا؛ حُرّكت الذال بالكسر لالتقاء الساكنين، ومن أمثلة ذلك: ﴿الم (1) غُلِبَتِ الرُّومُ (2) فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ (3) فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: 1 – 4].

تقدير الجملة المحذوفة: ويومئذْ يغلب الروم يفرح المؤمنون، ومثله:

﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ (83) وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: 83، 84]؛ أي حين إذ تبلغ الروح الحلقوم.

هذا الأنواع للتنوين هي المختصَّة باللحاق على الأسماء، وهي علامة على اسمية الكلمة التي تلحقها.

ثانيًا: الفعل وأقسامه:

سبق أن سقنا حدَّ الفعل في المفهوم الدلالي، وأنه هو الذي يدل على معنى والزمن جزء منه؛ أي أنَّ بنية الفعل وصيغته تحمل أمرين:

معنى + زمنًا مقترنا بهذا المعنى، فلا نحكم بفعلية الكلمة إلا بالدلالتين معًا: المعنى أو الحدث والزمن.

أما أقسام الفعل التي ذكرها النحاة فهي ثلاثة:

أ- الماضي:

وهو ما دل على حدث مرتبط بزمن مضى؛ مثل قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: 1].

﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريات: 29].

﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل: 22].

فالأفعال: (خلق – جعل – أقبلت – صكَّت – قالت – مكث – قال – أحطتُ)، هي أفعال ماضية؛ لأنها تدلُّ على أحداث قد تمَّ إنجازها في زمن مضى.

علامات الفعل الماضي:

يمتاز الفعل الماضي بصلاحيته لقبول لاحقتين خلفيتين؛ هما:

1- تاء الفاعل:

وهي لاصقة خلفية عبارة عن تاء متحركة بضمٍ أو فتح أو كسر؛ فإذا لحقتها زيادة التثنية والجمع كانت صورها على النحو التالي:

(تُ – تَ – تِ – تما – تم – تنّ)

ويمكن التمثيل لهذه الصور بالأمثلة التالية:

- ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]
- ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77]
- ﴿قَالُوا يَا مَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: 27]
- ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: 35]
- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى...﴾ [النساء: 3]
- ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: 32]

ففي هذه التراكيب القرآنية نحكم على الأفعال التي لحقتها تاء الفاعل في صورها المتعددة بأنها أفعال ماضية؛ لقبولها لتاء الفاعل.

2- تاء التأنيث الساكنة:

وهي لاصقة خلفية تلحق آخر الفعل الماضي؛ للدلالة على كون فاعله مؤنَّثًا؛ مثل قول الشاعر:

أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ

ومثل قوله تعالى:

﴿**فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ**﴾ [آل عمران: 36]، فالأفعال الستة التي لحقتها التاء في البيت ماضية، لاتصال التاء بها، وكذلك الأفعال: (وضعت – قالت) في الآية.

ولأن تحديد نوع الكلمة بالعلامة يُعَدُّ دليلاً قويًّا على صحة رأي القائل به ذهب جمهور النحاة إلى الحكم بأن الكلمات: (ليس – عسى – نعم – بئس) أفعال لقبول الفعلين (ليس – عسى) للعلامتين كلتيهما، ولقبول (نعم) و(بئس) لتاء التأنيث.

وتحديد نوع الكلمة بالعلامة جعل النحاة يخرجون من زمرة الأفعال الماضية بعض الكلمات التي تتساوى دلاليًّا ووظيفيًّا مع الأفعال الماضية من حيث الدلالة على المعنى والزمن، إلى جانب أنها تعمل عمله؛ مما يجعلها قوية الشبه جدًّا بالفعل الماضي؛ غير أن عدم قبولها لعلامتي الفعل الماضي أخرجها عن كونها أفعالاً ماضية، وسميت باسم الفعل الماضي، **ومن أمثلة ذلك:**

– هيهات، ويقال في إعرابها: اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد، مثل:

هيهات النجاح للمهمل.

ب- الفعل المضارع وعلاماته:

وهو ما يدل على حدث مرتبط بزمن الحال، أو الاستقبال فهذا النوع من الأفعال يدلُّ على أحداث لم يتمّ تحقيقها في الواقع اللغوي بعد، كما في قوله تعالى:

﴿وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: 17]

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ (1) لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: 1، 2]

فالمتأمل للأفعال: (يمكث – ينفع – أعبد – تعبدون) يتبدَّى له أن دلالة الفعل المضارع قد جاءت مصاحبة لزمن التكلم بهذا الفعل.

أما علاماته فهي:

1- ما يذكره ابن هشام أنه ما صلح لأن يلي (لم)، وأرى أن (لم) في قول ابن هشام رمز دالٌّ على بقية أخواتها من العناصر اللغوية التي تعمل الجزم، أو النصب في الفعل المضارع، ومن أمثلتها:

- (أنْ) مثل قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ﴾ [الأعراف: 115].
- (لن) مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا﴾ [الجن: 22].
- (كي) مثل قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7].
- (لم) مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: 1].
- (لام الأمر) مثل قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: 7].
- (لا الناهية) مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105].

فكل هذه العناصر علامة على الفعل المضارع، وتؤثِّر فيه نصبًا أو جزمًا.

2- السين وسوف: وهما عنصران لغويان يصرفان زمن المضارع صوب الاستقبال، مع ملاحظة أنهما لا يؤثِّران فيه لا نصبًا ولا جزمًا، ومن أمثلة دخول السين قوله تعالى:

﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: 151].

أما سوف فمن أمثلتها قوله تعالى:

﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ [يوسف: 98].

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: 5].

فالأفعال (نلقى – أستغفر – يعطي) أفعال مضارعة لاقترانها بعلامتين خاصتين بالدخول على هذا النمط من الأفعال دون أخويه، ومن ثم فهي لا ترد مع الماضي والأمر.

3- نون التوكيد (ثقيلة أو خفيفة):

وهي لاصقة خلفية تلحق الفعل لغرض توكيده وتقوية معناه، ومن أمثلة دخولها على الفعل المضارع:

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [المائدة: 82].

﴿كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: 15].

﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: 57].

وثمة كلمات في اللغة تتساوى دلاليًّا مع الفعل المضارع؛ أي أنها تؤدي معناه، وتدل على زمنه إلى جانب أنها تعمل عمله، وذلك كله يجعلها قوية الشبه جدًّا بالفعل المضارع، غير أن عدم قبولها لعلامة من علاماته التي سقناها يجعلنا نخرجها من زمرة هذا النوع من الأفعال، كما أخرجها النحاة من قبل، لكن لما لها من صلة قوية بالفعل المضارع سمَّوها بهذا المصطلح الهجين: اسم فعل مضارع.

ومن هذه الكلمات:

أ- أف: ويقال في إعرابها: اسم فعل مضارع بمعنى أتضجَّر، مثل:

أف من زمن ضاعت فيه القيم

ب- واها: ويقال في إعرابها: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل:

واها لحشمة الفتاة وخفرها

جـ- آه: ويقال في إعرابها: اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع، مثل:

آه من غدر الصحاب

فهذه الكلمات لا تقبل أيًّا من علامات المضارع؛ إذ لا نقول مثلاً: لم أف، أو سوف أف.

➢ جـ- الفعل الأمر وعلاماته:

وهو ما دلَّ بصيغته على معنى يطلب تحقيقه في المستقبل؛ كقولنا:

- اِنْهَلْ من منابع العلم ما استطعت.

فالفعل انهل دال بذاته على الطلب.

وينبغي ألا نساوي بين فعل الأمر في دلالته على الطلب، وبين المضارع المقترن بلام الأمر، فالأمر يدلُّ على الطلب بصيغته نفسها، بخلاف المضارع الذي لا يدلُّ على الطلب إلا بواسطة اللام؛ ومن ثم فهو لا يدلُّ على الطلب بذاته، وعليه فلنا أن نجعل دلالة الأمر على الطلب بصيغته علامة في حدِّ ذاتها عليه.

وثمة علامتان أخريان لفعل الأمر ؛ هما:

أ- قبوله للاصقة خلفية تتصل به اتصالاً مباشرًا هي ضمير ياء المخاطبة، كما في قوله تعالى:

﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: 25].

﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: 43].

ونقول:

- احرصي على إنجاز عملكِ.
- البسي ثوب الحشمة والعفاف.

وكل الكلمات التي اتصل بها ضمير المخاطبة (الياء) هي أفعال أمر لتوفر علامتين فيها:

1- **دلالتها على الطلب بصيغتها.**
2- **قبولها لياء المخاطبة.**

ب- قبول فعل الأمر للاصقة خلفية هي نون التوكيد؛ نقول:

- **انهضَنَّ** بحق الأمة عليك.
- **استسهلنَّ** الصعب في سبيل الوصول إلى الهدف.
- **اِصَّدَّقنَّ** في حديثك؛ فالصدق يهدي إلى الجنة.

فالأفعال: (انهض - استسهل - اصدق) هي من نمط أفعال الأمر؛ لدلالتها على الطلب بذاتها من جانب، ولقبولها نون التوكيد من جانب آخر، كما أنها في الوقت ذاته يمكنها قبول ياء المخاطبة، فتقول: انهضي - استسهلي - اصدقي.

ثالثًا: الحرف وعلاماته:

الحرف كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها، ويظهر معناها إذا ضمَّ إلى غيره، وارتبط به، وذلك مثل الكلمات:

إلى - في - عن - لم - لن - إن - ليت - حتى - هل.

فكل كلمة من هذه الكلمات لا تدل في ذاتها على معنى؛ لكن إن استعملت في تركيب مفيد ظهر معناها، تقول:

ذهبت إلى حلوان

فتفيد (إلى) في المثال أن نقطة نهاية الذهاب هي حلوان، وهذا المعنى لم يظهر لها إلا بعد استعمالها في هذا التركيب

المقدمة الثانية
الإعراب والبناء



أولاً: تحديد المصطلح:



أ- الإعراب

ترد كلمة الإعراب في الاستعمال اللغوي مرادًا بها الإفصاح والإبانة عما في النفس، دليلنا في ذلك ما ورد في الحديث من أن الأيم أي الثيب تعرب عن نفسها؛ أي تفصح عن رأيها صراحة عند زواجها.

أما معناه في الدرس النحوي فهو:

تغيير يحدث في أواخر الكلمات تبعًا لتغير موقعها في الجملة، ولفهم هذا التعريف الاصطلاحي لاحظ كلمة (الكبر) في الأمثلة التالية:

- الكبرُ خصلةٌ ذميمة.
- تبغض النفوسُ الصافية الكبرَ.
- لا تكن من أهل الكبرِ؛ فالله لا يحب المتكبرين.

فكلمة الكبر في المثال الأول شغلت وظيفة المبتدأ، فلحقتها الضمة بوصفها علامة إعرابية لمحل هذه الوظيفة، وحين تغيرت وظيفتها في الجملة الثانية إلى المفعول به لحقتها الفتحة، وهي رمز هذه الوظيفة، وحين تغيرت وظيفتها في الجملة الثالثة، وصارت مضافًا إليه لحقتها الكسرة التي هي علامة الجرِّ، وبذا نحكم عليها بأنها معربة، فالكلمة المعربة هي التي يتغير آخرها تبعًا لتغير موقعها في الجملة.

ب- البناء:

- ترد كلمة البناء في اللغة مراد بها النيابة، وهي المكونة من وضع شيء على شيء في حالة يراد بها الثبوت والدوام.

- **أما معناها الاصطلاحي النحوي فهو:**

لزوم آخر الكلمة علامة واحدة، لا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها، لاحظ كلمة (هؤلاء) في التراكيب القرآنية التالية:

﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: 78]

﴿إِنَّ هَؤُلاَءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [الإنسان: 27]

﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لاَ إِلَى هَؤُلاَءِ وَلاَ إِلَى هَؤُلاَءِ﴾ [النساء: 143]

فلفظ (هؤلاء) قد شغلت وظائف نحوية متعددة، ومع ذلك لزمت حالة واحدة، لم يتغير آخرها في أي منها، فهي في الآية الأولى قد جاءت مبتدأً، ولزمت الكسر، وفي الآية الثانية جاءت اسمًا لإنَّ، وهي من الحروف التي تنصب المبتدأ، ومع هذا لزمت الكسر أيضًا، كما وردت في الآية الثالثة تالية لحرف الجر (إلى)، وهو من الحروف التي تعمل الجر في الاسم بعدها، ومع هذا لزمت الكسر.

أولاً: الإعراب

وندرس تحت هذا الباب الجوانب التالية:

1- ألقاب الإعراب ومواطن ورودها.

2- الإعراب الأصلي والفرعي.

3- الإعراب الظاهر والمقدَّر.

ألقاب الإعراب وأنواعه

للإعراب ألقاب أربعة:

1- الرفع: ويكون في الأسماء والفعل المضارع عند تحرره من ناصب أو جازم، وذلك كما في قوله تعالى:

﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: 68].

2- النصب: ويُوصف به –أيضًا– الاسم المعرب والفعل المضارع المعرب المسبوق بعنصر لغوي من عناصر النصب؛ كما في قوله تعالى:

﴿لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف: 14]

3- الجر: ويختصُّ بالاسم المعرب وحده، كما في مثل قولنا:

- على كل شاب مسلم أن يتحلى بالأخلاق الفاضلة.
- على الطالب الذكي أن يتعلم من أخطائه الماضية.
- على الأمم الناهضة أن تستفيد من تجاربها السابقة.

ففي التراكيب السابقة ورد كثير من الأسماء المجرورة، واستحقت الجر؛ لأنها وردت في المواقع النحوية الآتية:

أ- مجرورة بحرف الجر: (كل - الأخلاق - الطالب - أخطائه - الأمم - تجاربها).

ب- مجرورة بالإضافة؛ أي جاءت في وظيفة المضاف إليه (شاب).

جـ- مجرورة بالتبعية؛ أي جاءت في وظيفة التابع للمجرور (مسلم - الفاضلة - الذكي - الماضية - الناهضة - السابقة).

ومن ذلك نعلم أن الأسماء تجرُّ إذا وقعت في أحد المواضع الآتية:

أ- إذا سبقت بحرف من حروف الجر.

ب- إذا أضيفت إلى ما قبلها (أي شغلت وظيفة المضاف إليه).

جـ- إذا وقعت تابعة لمجرورو.

4- الجزم: ويختص بالفعل المضارع وحده؛ كما في قوله تعالى:

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (3) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 3، 4]

وإذا كانت ألقاب الإعراب أربعة فالعلامات التي تعرف بها هذه الألقاب كثيرة ومختلفة تتوزع بين هذه الألقاب.

فالرفع مثلاً بوصفه حالة إعرابية تدل عليه علامات مختلفة؛ هي الضمة والألف والواو وثبوت النون.

أما النصب فعلاماته الدالة عليه الفتحة، والألف، والياء، وحذف النون إلى جانب الكسرة.

والجر هو الآخر له علامات مختلفة تدل عليه هي الكسرة، والياء، إلى جانب الفتحة.

أما الجزم فعلاماته التي تدل عليه هي السكون، وحذف النون وحذف حرف العلة.

ونظرًا لتعدد هذه العلامات، وتنوعها وكثرتها قسم النجاة الإعراب من حيث نوع علامته وحصر الشكل الذي يرد في آخر الكلمة المعربة إلى قسمين:

1- إعراب أصلي:

وهو ما كانت العلامة الإعرابية فيه أصلية، والعلامات الأصلية هي:

1- **الضمة:** علامة أصلية للرفع

2- **الفتحة:** علامة أصلية للنصب

3- **الكسرة:** علامة أصلية للجرِّ

4- السكون: علامة أصلية للجزم.

ثانيًا: الإعراب الفرعي

وهو ما كانت علامة الإعراب فيه فرعية، ونعني بذلك أن يكون شكل آخر الكلمات المعربة في حالة الرفع شيئًا غير الضمة، وفي حالة النصب غير الفتحة، وفي حالة الجر غير الكسرة، وفي حالة الجزم غير السكون.

وينقسم الإعراب الفرعي بالنظر إلى علامته قسمين:

1- إعراب فرعي بالحرف، وهو ما ناب فيه حرف عن علامة أصلية، ويتحقق في الأبواب الآتية:



أولاً: الأبواب التي تنوب فيها الحروف؛ وتشمل:

1- الأسماء الستة

حديثنا عن هذه الأسماء سوف يكون في النقاط التالية:

أ- عددها

ب- إعرابها

جـ- شروط هذا الإعراب العامة والخاصة

د- اللغات الواردة فيها

أ- عددها

المشهور عند كثير من النحاة أن هذه الأسماء الخمسة هي:

أب وأخ، وحم وفو، وذو التي بمعنى صاحب؛ لكن بعضهم جعلها ستة، الخمسة المذكورة معناها مضافًا إليها لفظ (هن)، وهي لفظة يكنى بها عما يستقبح ذكره من الرجل والمرأة، وإن كان الأفصح في الهن إعرابه بالحركات الظاهرة –كما سنرى.

ب- إعراب هذه الأسماء

ترفع هذه الأسماء بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء؛ ولنتأمل الأمثلة الآتية:

- ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: 23].
- «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ».

- **فوك طيب الرائحة.**
- **حموك صادق الوعد.**

(أطلقت العرب هذا اللفظ على كل قريب للزوج أو الزوجة، وقد قصره العرف على الوالد).

- ﴿**رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ**﴾ [الأنعام: 147].
- **هَنُوكَ مِمَّا يَعِيبُك.**

ففي التراكيب السابقة وردت هذه الأسماء مرفوعة بالوا.

مثال نصبها:

- ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ**﴾ [الأحزاب: 40].
- ﴿**وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ**﴾ [الأحقاف: 21].
- ﴿**كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ**﴾ [الرعد: 14].
- ﴿**وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى**﴾ [الأنعام: 152].
- **عهدت حماك حسن السيرة.**
- **استُرْ هَنَا أهْلِك.**

ففي هذه التراكيب ورد كل لفظ من الأسماء الستة منصوبًا، وكانت علامة نصبه الألف، مثال جرها:

- ﴿**ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ**﴾ [يوسف: 81].
- «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**».
- **ما سمعت من حميك إلا الصدق.**
- ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا**﴾ [البلد: 14، 15].
- **حافظ على هنى أهلك.**

إذ يلاحظ أن كل اسم من هذه الأسماء الستة قد ورد مجرورًا، وعلامة جره الياء.

لكن هل تعرب هذه الأسماء هذا الإعراب بلا شرط، أو أن هناك شروطًا يجب توفرها فيها حتى يتوفر لها هذا الإعراب الفرعي؟

والجواب على هذا السؤال هو أن لهذه الأسماء شروطًا ينبغي التحقق منها حتى تعرب هذا الإعراب.

جـ- شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

هناك شروط عامة ينبغي توفها في كل الأسماء، وشروط خاصة ببعضها.

أولاً: الشروط العامة

يمكن تلخيص الشروط العامة في هذه العبارة الموجزة؛ وهي:

أن تكون هذه الأسماء مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم

ويمكن بسط هذه العبارة تفصيلاً فيما يلي:

1- أن تكون هذه الأسماء مفردة:

أي ليست مثناة، أو مجموعة جمع التكسير أو جمع مذكر سالمًا، وفي كل حالة منهما تعرب إعرابًا مختلفًا؛ ذلك أنها إذا ثنيت خرجت من الإعراب المقرر لها في الأسماء الستة إلى إعراب المثنى؛ أي ترفع بالألف، وتنصب وتجر بالياء – على ما سيرد بيانه عند الحديث عن المثنى-.

ولنتأمل النماذج القرآنية التالية:

﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: 80]

﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: 100]

﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: 11]

إذ يلاحظ أن كلمة (أبواه) وردت مرفوعة بالألف، لا بالواو لخروجها إلى باب المثنى.

كما أنها إذا جمعت جمع مذكر سالمًا أعربت إعرابه، نقول:

- **ذوو العلم عندنا في الصدارة.**
- **يا ذوي المال أدوا حق الله فيه.**
- **انسبوا الفضل إلى ذويه.**

فقد وردت (ذوو) في المثال الأول مبتدأ، ورفعت بالواو، كما هو مقرر في إعراب جمع المذكر، كما نصبت بالياء في الثاني؛ لأنها منادى مضاف، وجرت بالحرف في الثالث، وعلامة جرها الياء، أما إذا جمعت هذه الألفاظ جمع تكسير فإنها تعرب بالحركات الظاهرة الأصلية؛ ولنتأمل النماذج الآتية:

- ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: 22].

2- أن تكون هذه الأسماء مكبرة:

أي لم تدخلها ياء التصغير؛ لأنها إذا دخلتها ياء التصغير خرجت عن طبيعتها المعهودة، وأعربت بالحركات الأصلية، تقول:

- **أسعدني أُبَيُّك بزيارته الكريمة.**

3- أن تكون مضافة:

أي أن تضاف؛ لأنها لو قطعت عن الإضافة لأعربت بالحركات الأصلية، كغيرها من الأسماء، وخرجت عن دائرة الإعراب بالحروف.

ويمكننا تبين ذلك من خلال النماذج الآتية:

﴿**وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ...**﴾ [النساء: 12]

4- أن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم:

فمن المعلوم أن المضاف إلى ياء المتكلم يعرب بحركات مقدرة يمنع من ظهورها انشغال المحل، وهو ما قبل الياء بحركة الكسر التي جاءت لمناسبة الياء، ينطبق هذا على كل مضاف إلى ياء المتكلم بما فيه هذه الأسماء نفسها، ولنتأمل النماذج القرآنية الآتية:

﴿**إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً**﴾ [ص: 23].

﴿**إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا**﴾ [القصص: 25].

ثانيًا: الشروط الخاصة

وهذا النوع من الشروط خاص ببعض الأسماء دون بعضها؛ فهي ليس لها طابع العموم في كل الأسماء؛ وذلك على النحو التالي:

1- شرط (ذو) الخاص بها:

يلزم لهذه اللفظة لكي تعرب بالحروف شرطان:

أ- أن تضاف لاسم ظاهر دال على الجنس، وهو شرطها المقرر لها في باب الإضافة؛ إذ إنها لا تضاف إلى ضمير؛ ولنتأمل النماذج القرآنية:

﴿**وَرَبُّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ**﴾ [الأنعام: 133]

﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (15) أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ**﴾ [البلد: 14 – 16]

ومثل قول الشاعر:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

فقد وردت كلمة (ذو) في النماذج السابقة مضافة إلى اسم ظاهر، فأعربت بالحروف؛ حيث رفعت على الخبرية في الآية الأولى؛ فأعربت بالواو نيابة عن الضمة، وجرت بالياء، ونصبت بالألف في موضعين في الآية الثانية لوقوعها صفة لمجرور، ولمنصوب على التوالي، وأيضًا رفعت بالواو على الابتداء في البيت الشعري.

ب- أن تكون بمعنى صاحب

وبهذا الشرط يخرج ما ورد من استعمالها موصولة؛ فهذه تلزمها الواو، وتبنى على السكون، تقول:

- أنشدني ذو شعره رائع

2- شرط (فو) الخاص بها:

اشترط جمهور النحاة شرطًا خاصًا بهذه اللفظة؛ لكي تعرب بالحروف، هو خلوها من الميم والاقتصار على حرف الفاء وحده مضافًا إليه حرف من حروف الإعراب الثلاثة؛ ليُصبح لفظها: (فو – فا – في)، وقد وردت على هذا النمط في النماذج الآتية:

- ﴿**كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ**﴾ [الرعد: 14]
- **فوك ينطق بالحكمة**

فإن اقترنت بالميم أعربت بالحركات الظاهرة على الميم نفسها، تقول:

- **فمُ صديقي لا يعرف الكذب.**

د- اللغات الواردة في الأسماء الستة

1- لغة التمام:

وهي استعمال هذه الأسماء الستة معربة بالحروف، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، وهذا الاستعمال هو الأشهر في هذه الأسماء، وما مضى من نماذج كله شواهد لهذا الاستعمال.

لكن هل استعمال هذه الأسماء الستة بلغة التمام يكون بدرجة واحدة.

وتقتضينا الإجابة على هذا السؤال أن نعرض الأسماء بالتفصيل الآتي:

أ- الاسمان (فو – ذو)

لا يستعملان إلا على هذه اللغة (لغة التمام).

ب- الاسم (هن)

أنكر كثير من النحويين استعمال هذا الاسم على لغة التمام؛ ولذلك جعلوا الأسماء خمسة، فأخرجوا هذا الاسم منها، وأعربوه بالحركات الظاهرة على النون.

جـ- الأسماء (أب – أخ – حم)

والأشهر في هذه الأسماء أن تستعمل على لغة التمام، وقد سبقت أمثلة متنوعة لاستعمال هذه الأسماء على لغة التمام.

2- لغة القصر:

وهي اللغة التي تلزم الأسماء (أب – أخ – حم) الألف في الأحوال الإعرابية كلها، وتعربها بحركات مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه اللغة أقل شهرة من سابقتها في هذه الأسماء الثلاثة وأكثر شهرة فيها من اللغة الثالثة، التي سيرد بيانها بعد ذلك.

ومما ورد على هذه اللغة قول الشاعر:

وَاهًا لِسَلمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا ... يا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

هي المنى لو أننا نِلْنَاهَا ... بِثَمنٍ نُرضِي بِهِ أبَاهَا

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

ومن الشواهد التي وردت فيها هذه الأسماء على لغة القصر أيضًا قولهم:

مُكرَهٌ أَخَاك لاَ بَطل

3- لغة النقص:

ويقصد به استعمال الأسماء (أب – أخ – حم – هن) على حرفين فقط، وهو أقل عدد لاستعمال الأسماء المعربة في العربية؛ وبذا تكون قد نقصت حروف الإعراب الثلاثة: (الواو – الألف – الياء).

وفي هذه الحالة تعرب هذه الأسماء بالحركات الظاهرة، وتخرج من إطار الإعراب الفرعي إلى الأصلي.

ومن استعماله على لغة النقص قول الرسول ﷺ:

«مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ، وَلاَ تَكْنُوا».

ومن شواهد هذا الاستعمال في الأب قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

➢ 2- المثنى

أ- تعريفه وإعرابه.

وهو ما دل على اثنين؛ أو اثنتين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر، **ولنتأمل النماذج التالية:**

﴿قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: 23]

﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾ [البلد: 8]

﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: 33]

لكن هل تصلح جميع الكلمات للتثنية، أو أن ثمة شروطًا لا بد من توفرها حتى تقبل الكلمة التثنية؟

الحق أن ثمة شروطًا لا بد من توفرها في الكلمة حتى تقبل التثنية مع الأخذ في الحسبان أن التثنية خاصة بنوع واحد من أنواع الكلمة هو الاسم.

وهذه الشروط هي:

1- أن يكون الاسم مفردًا:

2- أن يكون معربًا:.=

3- أن يكون نكرة:

4- ألا يكون مركبًا: أي مكونًا من كلمتين أو أكثر؛ وأنواع التركيب ثلاثة؛ هي:

1- المركب الإضافي:

ومثل هذا النوع يثنى الجزء الأول منه بأن نلحقه علامة التثنية ونبقي الثاني على حاله من الجر

2- المركب المزجي: وهو كل كلمتين امتزجتا واختلطتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة؛ مثل: **(بعلبك – حضرموت – بورسعيد – سيبويه – معديكرب).**

ويثنى هذا النوع بطريقة غير مباشرة؛ وذلك بأن نأتي بكلمة (ذوا) في حالة الرفع، و(ذَوَيْ) في حالتي النصب والجرِّ للمذكر، وكلمة (ذواتا) في حالة الرفع، و(ذواتي) في حالتي النصب والجرّ.

3- **المركب الإسنادي:** وهو كل تركيب أسندت فيه كلمة إلى أخرى إسنادًا تتم به فائدة يحسن السكوت عليها.

وهذا النوع كسابقه يثنى بالطريقة نفسها التي نأتي فيها بكلمة مساعدة؛ حتى نتوصل إلى تثنية هذا المركب، وذلك بأن نسبقه بالكلمتين (ذوا – ذوي) للمذكر، أو الكلمتين (ذواتا – ذواتي) للمؤنث؛ نقول:

- **ذوا جاد الحق طالبان مجدَّان**
- **سمعت ذوَيْ جاد الله في حفلة الأمس**

5- **أن يكون لمدلول الكلمة المراد تثنيتها شبيه ونظير** يمكن أن تطلق عليه؛ فلا يصح تثنية ما ليس له شبيه، ولا نظير؛ مثل لفظ الجلالة (الله)

6- **أن يكون المفردان اللذان يكونان المثنى متفقين في اللفظ والمعنى:**

3- الملحق بالمثنى:

يعني مصطلح الملحق بكذا، أو الإلحاق في الدرس النحوي وجود كلمات لغوية تستعمل استعمال ما ألحقت به في إعرابه؛ مع أنها لا تنطبق عليها شروطه أو بعضها.

ونعرض للألفاظ التي ألحقها النحاة بالمثنى في الآتي:

1- الألفاظ: (هذان – هاتان، ذانك – تانك، اللذان – اللتان):

2- اللفظان: (اثنان – اثنتان، أو ثنتان):

3- (كلا – كلتا):

وهما من الألفاظ التي لا تستعمل إلا مضافة إلى ما بعدها، ويختلف استعمال **(كلا – كلتا)** تبعًا لما تضافان إليه؛ وذلك على النحو التالي:

1- **أن يضافا إلى الضمير**، لا إلى الاسم الظاهر، وحكمها في هذه الحالة هو إعرابها إعراب المثنى بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، كما في قوله تعالى:

﴿**إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ**﴾ [الإسراء: 23]

وقوله:

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

- **صادقت الطالبين كليهما، واستمتعت بالمنظرين كليهما**

2- **أن يضافا إلى اسم ظاهر**، وفي هذه الحالة تلزم الألف في أحوالها كلها، وتعرب بحركات مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ إذ تعامل معاملة الأسماء المقصورة، كما في قوله تعالى:

﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾ [الكهف: 33]

- **قطفت كلتا الوردتين.**

وينبغي التنبُّه إلى أن النحاة قد ألحقوا بالمثنى ما سمي به من ألفاظ تطلق على المفرد، ولفظها على التثنية مثل: **مجدين، عوضين، حسنين، حمدان، بدران، مروان.**

فهذه الألفاظ وأمثالها ملحقة بالمثنى، وليست مثنى حقيقيًّا، وقد اختلفوا في إعرابها على وجهين:

1- فريق أعربها إعراب المثنى؛ فعنده أنها ترفع بالألف وتنصب وتجرُّ بالياء؛ تقول:

- **حضر مجدان في موعده.**
- **قابلت مجدين في المطار.**
- **سلمت على مجدين عند الوداع.**

2- فريق رأى تغير حكم هذه الألفاظ بعد أن أطلقت على الأشخاص فصارت مثل الفرد؛ ومن ثم تعرب بالحركات الأصلية؛ إلا إذا كانت منتهية بألف ونون فإنها تعرب إعراب الممنوع من الصرف؛ تقول:

- **اسم جاري حمدانُ.**
- **قابلت حمدانَ في الكلية.**
- **لحمدانَ قلب طيب.**

أولاً: تعريفه وإعرابه:

أنه عبارة عمَّا دلَّ على أكثر من اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة واو ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي النصب والجر، **ولنتأمل النماذج التالية:**

﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ**﴾ [المنافقون: 1]

﴿**إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**﴾ [النساء: 145]

- **آية المنافقين الكذب والغدر وخلف الوعد.**

فالمفهوم الذي نفهمه من كلمة المنافقين في الآيات الثلاث هو:

1- الدلالة على أكثر من اثنين.

2- مفردها مذكر؛ هو عبارة عن وصف – وقد يكون علمًا.

3- استفادة معنى الجمع من اتصال المفرد باللاحقتين (ون – ين).

مع احتفاظ المفرد بصورته، لا يفارقها إلا بزيادة الواو والنون، أو الياء والنون.

ثانيًا: شروط جمع الاسم جمع مذكر سالمًا:

ينبغي التنويه إلى أن الشروط التي سقناها في التثنية يجب توفرها –أيضًا– في الكلمة التي يراد جمعها جمع مذكر سالمًا من وجوب إفرادها، فلا يجمع هذا الجمع مثل: حمدان – سعدون، وأن تكون معربة ومنكرة، وغير مركبة تركيبًا مزجيًّا أو إسناديًّا، وأن يكون لها نظير متفق معها في اللفظ والمعنى.

وأما الشروط الخاصة بهذا الجمع فلها إطاران:

الإطار الأول: تكون فيه الكلمة علمًا، وتلزم فيه شروط خاصة به؛ هي:

1- أن يكون علمًا لمذكر؛ فلا يُجمع مثل (غلام) ولا (رجل)؛ لأنهما ليسا علمين، ولا مثل (زينب)؛ لأنها علم لمؤنث.

2- أن يكون هذا المذكر عاقلاً؛ فلا يجمع مثل (سكب) علمًا لحصان، ولا مثل (مشمش) علمًا على قط، وغيرهما من الأسماء التي تطلق على الحيوانات المألوفة.

3- أن يكون هذا العلم خاليًا من تاء التأنيث؛ فلا يصح جمع مثل: (أسامة)، و(حمزة)، وغيرهما من الأعلام المختومة بالتاء.

4- ألا يكون مركبًا تركيبًا مزجيًّا، ولا إسناديًّا، وكما ذكرنا أن مثل هذه المركبات تثنى بطريقة غير مباشرة بأن تُسبق بكلمة (ذوا – ذوي) للمذكر، أو (ذواتا – ذواتي) للمؤنث؛ فإن الأمر نفسه للمذكر من جمع هذه المركبات جمع مذكر سالمًا؛ إذ تُسبق هذه المركبات بالكلمتين (ذوو) في حالة الرفع، و(ذوي) في حالتي النصب والجرِّ؛ نقول:

- **ذوُو فتح الله عندنا.**
- **قابلت ذوِي فتح الله.**
- **لذوِي فتح الله منزلة في قلبي.**

الإطار الثاني: تكون فيه الكلمة وصفًا مشتقًّا:

ويشترط للصفة ليمكن جمعها جمع مذكر سالمًا ما يلي:

1- أن تكون صفة لمذكر؛ فلا تجمع الصفات الخاصة بالمؤنث؛ مثل: طالق – حائض، طامث، مرضع، حامل.

2- **أن تكون صفة لمذكر عاقل**؛ فلا يجمع مثل: (صاهل) صفة للحصان، ولا (ناعب) صفة للغراب، ولا (ناهق) صفة للحمار.

3- **أن تكون الصفة خالية من تاء التأنيث**؛ فلا تجمع الصفات المختومة بالتاء، ولو كانت لمذكر عاقل؛ مثل: فهَّامة، نسَّابة، علاَّمة، راوية.

4- **ألا تكون على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)**؛ فلا تجمع الصفات التي على هذا الوزن؛ مثل: أحمر، الذي مؤنثه حمراء.

5- **ألا يكون الوصف على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى)**؛ فلا تجمع الصفات التي على هذا الوزن؛ مثل:

عطشان – عطشى.

جوعان – جوعى.

سكران – سكرى.

6- **ألا تكون الصفة من الصفات التي تستعمل للمذكر والمؤنث على السواء**؛ فلا تجمع الصفات (صبور – شكور – قتيل – جريح)؛ لأنها تصلح وصفًا للمذكر والمؤنث على السواء.

➢ ثالثًا: الملحق بجمع المذكر السالم

ويشمل الملحق بجمع المذكر السالم ما يلي:

1- **بعض أسماء الجموع**؛ وهي أسماء تدلُّ بمعناها على الجمع؛ مع أنه لا مفرد لها من لفظها غالبًا، **وتشمل:**

أ- **لفظة (أولو) بمعنى أصحاب**؛ فهي ترفع بالواو، وتنصب وتجر بالياء.

ب- **(أهلون – عالَمون) وعشرون وبابه:**

والمراد بها ألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين، فهي أسماء جموع لا واحد لها من لفظها، ولا من معناها، وهي تعرب إعراب جمع المذكر السالم على أنها ملحقة به.

3- **ما سمي به من هذا الجمع:**

وهو تسمية المفرد بلفظ مجموع؛ مثل: **سعدون – عبدون – حمدون – زيدون – خلدون – عليُّون.**

وقد وردت في اللغة ثلاثة استعمالات إعرابية لهذا النوع؛ هي:

(1) أن يعرب إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا؛ نقول:

- **صدق سعدون في وعده.**
- **قابلت سعدين باكيًا.**
- **سلَّمت على سعدين مودِّعًا.**

إذ رُفعت (سعدون) بالواو على الفاعلية، ونُصبت بالياء على أنها مفعول به، وجُرَّت بالياء.

(2) أن يلزم الياء؛ ويعرب بالحركات الظاهرة على النون منونة، **نقول:**

- **صدق سعدينٌ.**
- **قابلت سعدينا.**
- **سلَّمت على سعدينٍ.**

فواضح من الأمثلة أنها رفعت بالضمة، ونُصبت الفتحة، وجُرَّت بالكسرة.

(3) أن يلزم الواو؛ ويعرب بالحركات الظاهرة على النون، **نقول:**

- **صدق سعدونٌ في وعده.**
- **قابلت سعدونًا في الكلية.**
- **سلَّمت على صديقي سعدونٍ.**

الأمثلة الخمسة (الأفعال الخمسة)

أولاً: تعريفها:

يقصد بالأمثلة الخمسة كل فعل مضارع اتصلت بـه ألف الاثنين أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

ثانيًا: إعراب الأفعال الخمسة:

يحدد إعراب هذه الأمثلة في حرف النون وجودًا أو عدمًا؛ فتُرفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، ولنتأمل النماذج التالية في حالة الرفع:

﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: 41].

﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: 19].

ومن التراكيب الممثلة لحالة النصب:

﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولاَ﴾ [فاطر: 41].

﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92].

ومن التراكيب الممثلة لحالة الجزم:

﴿لاَ تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا﴾ [طه: 46].

﴿... كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ.. فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا﴾ [التحريم: 10].

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: 237]، فظاهر قوله: ﴿أَنْ يَعْفُونَ﴾ يوحي بأن الفعل قد ثبتت فيه النون، مع أنه مسبوق بعنصر من عناصر نصب المضارع هو (أنْ)، غير أن من يتأمل الآية يجد أن هذه النون ليست علامة رفع؛ وإنما هي نون النسوة، ولذا فهناك فرق بين أن تقول:

هم يعفون عن المسيء – هن يعفون عن المسيء

والفرق بينهما يتمثل في الآتي:

1- **فرق في النون**؛ فهي في المثال الأول علامة رفع، وهي حرف لا محل له من الإعراب، وفي المثال الثاني ضمير النسوة، وهي اسم وتعرب: ضميرًا متصلاً مبنيًّا على الفتح في محل رفع فاعل.

2- **فرق في الواو**، فهي في المثال الأول ضمير الغائبين مبني في محل رفع فاعل، وفي الثاني لام الكلمة.

3- **فرق في الوزن الصرفي**، فوزن الفعل يعفون في المثال الأول يفعون، وفي الثاني يفعلن.

4- **فرق في الحالة**، فالفعل الأول معرب، والثاني مبني.

5- الفعل المضارع المعتل الآخر

أولاً: تعريفه:

يعرف بأنه الفعل الذي لامه حرف علة؛ سواء كان هذا الحرف واوًا قبلها ضمة؛ مثل:

يدعو، يرنو، يرجو

أو ياء قبلها كسرة؛ مثل:

يقضي، يجري، يرمي

أو ألفًا قبلها فتحة؛ مثل:

يخشى، ينهى، يسعى.

ثانيًا: إعرابه، وعلامات هذا الإعراب

معلوم أن المواقع الإعرابية التي يمكن أن يشغلها الفعل المضارع الذي لم تتصل به نون التوكيد، ولا نون النسوة ثلاثة؛ هي:

1- الرفع:

وذلك إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم، ويرفع في حالاته الثلاثة بالضمة المقدرة على آخره، فإن كان معتلاً بالألف فسبب تقديرها التعذر، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء فسبب تقديرها الثقل.

2- الحالة الثانية: النصب:

وينصب إذا تقدَّمه ناصب، وعلامة نصبه في حالاته الثلاث الفتحة، تكون ظاهرة مع المعتل بالواو أو الياء، ومقدرة للتعذر مع المعتل بالألف.

3- الحالة الثالثة: الجزم:

ويجزم في حالاته كلها بعلامة فرعية؛ هي حذف حرف العلة واوًا، أو ياءً، أو ألفًا، وذلك إذا سبقه جازم.

ونتقل إلى النمط الثاني الذي تنوب فيه حركة عن حركة، ويشمل ذلك بابين؛ هما:

➢ الأول: الجمع بألف وتاء مزيدتين (جمع المؤنث السالم)

أولاً: تعريفه

يحدد النحاة تعريف هذا الجمع بأنه ما دلَّ على أكثر من اثنتين؛ وذلك بإلحاق ألف وتاء مزيدين على آخر مفرده.

مثل: فاطمات – هندات – ذكريات – صحراوات.

إعراب هذا الجمع

يُعرب هذا الجمع في حالاته الإعرابية الثلاث بالحركات؛ إذ يُرفع بالضمة الظاهرة، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وهي هنا علامة فرعية، ويُجرُّ أيضًا بالكسرة، ولنتأمل النماذج اللغوية التالية:

- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228].
- ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: 194].
- ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: 114].
- ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: 44].
- ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: 37].
- ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ﴾ [النور: 26].

فالكلمتان: (المطلقات – الحرمات) قد وردتا مرفوعة بالابتداء وعلامة رفعهما هي الضمة الظاهرة.

أما الكلمات الثلاث (الحسنات – السيئات – السماوات) فقد وردت منصوبة؛ لوقوع الأولى اسمًا لـ(إن)، والثانية والثالثة مفعولاً به، وعلامة النصب فيها جميعًا الكسرة نيابة عن الفتحة.

أما الكلمتان (الغرفات – للخبيثات) فقد وردتا مجرورتين بحرف الجر، وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة، وواضح من هذه التراكيب أن ما جمع بألف وتاء مزيدتين قد رفع بالضمة وجر بالكسرة على الأصل، أما علامة نصبه فكانت الكسرة نيابة عن الفتحة، وهي علامة فرعية.

الملحق بهذا الجمع

1– لفظة (أولات) بمعنى صاحبات، ومفهومها الدلالة على أكثر من اثنتين، ولكن لأنه لا مفرد لها من لفظها ألحقت بهذا النوع من الجموع، ولنتأمل قوله تعالى:

﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 4].

﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 6].

2- الأسماء المنتهية بألف وتاء مزيدتين، وتدلُّ على المفرد، وكانت في الأصل جموعًا، ثم نُقلت إلى العلمية، فصارت علمًا على مؤنث، أو مذكر؛ **وذلك مثل:**

(بركات – زينات – حسنات – شفعات – جنات).

فهذه الكلمات قد صارت أعلامًا على مفرد؛ مع أن صورتها صورة الجمع.

وقد ورد في إعراب كلمات هذا النوع الأوجه الآتية:

(1) إعرابها إعراب جمع المؤنث السالم بالضمة رفعًا، وبالكسرة نصبًا وجرًّا، مع تنوينها، **تقول:**

قابلتْ شفعاتٌ وَجْنَاتٍ عند شرباتٍ.

(2) إعرابها إعراب المجموع بالألف والتاء؛ أي بالضمة رفعًا، وبالكسرة نصبًا وجرًّا، دون تنوينها، **نقول في المثال السابق:**

قابلتْ شفعاتُ وَجْنَاتِ عند شرباتِ.

وعلة ترك التنوين عند هؤلاء مراعاة للعلمية والتأنيث، وقد أُبقي إعرابه على حاله قبل النقل إلى العلمية مراعاة للجمعية.

(3) إعرابها إعراب الممنوع من الصرف؛ أي يُرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، مع ترك التنوين طبعًا.

➢ الثاني: الممنوع من الصرف

نتناول في هذ الدرس النقاط التالية:

- **معنى مصطلح الصرف.**

يقصد بالصرف عند النحويين التنوين، وقد سبق تعريف التنوين بأنه نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم المنون في اللفظ، لا في الخط.

ثانيًا: إعراب الممنوع من الصرف

يُرفع الممنوع من الصرف بالضمة، ويُنصب بالفتحة على الأصل، ويُجَرُّ –أيضًا– بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ ولنتأمل النماذج الآتية:

- **أتعب عمرُ الحكام بعده.**
- **إن عمرَ كان شديدًا في الحق.**
- **عدل عمرَ مثال يحتذي به أهل العدل.**

خلص النحويون بعد دراستهم لتلك الأسماء الممنوعة من الصرف إلى نتيجة مؤدَّاها أن سبب المنع من الصرف يرجع:

أ- إما إلى علة واحدة.

ب- وإما إلى علتين.

أولاً: الممنوع من الصرف لعلة واحدة

ورد هذا النوع في اللغة في صنفين من الأسماء؛ **هما:**

1- الأسماء المختومة بألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة:

ومن أمثلة المختوم بألف التأنيث الممدودة:

- **هذه صحراءُ مهلكة.**
- **حزنت من أن في بلادنا صحراءَ واسعة.**
- **آن لنا أن نحوِّل أرضنا من صحراءَ إلى خضراءَ.**

2- ما كان على صيغة منتهى الجموع:

ويقصد بمنتهى الجموع: كل صيغة تدل على الجمع بواسطة ألف تسمى **ألف الجمع**، يأتي بعدها **حرفان، أو ثلاثة أوسطها ياء ساكنة**، ولنتأمل:

- ﴿وَلَهُمْ مَقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج: 21].
- **جعل الله مقامع لضرب المتجبرين الظالمين.**
- **يُعَذَّب الطغاة يوم القيامة بمقامع من حديد.**

ثانيًا: المنموع من الصرف لعلتين

وهو طائفة من الأسماء لا يكفي في منعها من الصرف وجود علة واحدة فيها كالطائفتين السابقتين؛ بل لا بدَّ فيها من اجتماع علتين.

أولاً: العلمية

أي كون الكلمة علمًا، وهي علة أولى لا تستقل وحدها بمنع الاسم من الصرف؛ وينضمُّ إليها ما يتحقق فيه صفة من الصفات التالية:

1- **العجمي**؛ أي كون الاسم علمًا غير عربي شريطة أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف، والعبرة هنا بالنظر إلى أصله، لا إلى استعماله في مثل الأسماء:

(إبراهيم – إسماعيل – إسحاق – يعقوب – يونس)

2- **التأنيث**؛ أي كون الكلمة علمًا مؤنثًا؛ سواء كان التأنيث في اللفظ والمعنى؛ **مثل:**

(عائشة – فاطمة – علية).

أو في المعنى فقط؛ **مثل:**

(زينب – سعاد – ناهد – عفاف).

أو في اللفظ فقط؛ **مثل:**

(حمزة – طلحة – أسامة – سلامة).

3- التركيب المزجي؛ ومن الأمثلة على ذلك:

- **بعلبكُ مدينة سياحية لبنانية.**
- **زرت بعلبكَ في العام الماضي.**
- **لآثار بعلبكَ مذاق خاص.**

4- زيادة الألف والنون:

يمنع العلم من الصرف إذا ختم بألف ونون مزيدتين ويحتم هذا أن يستوفى أصوله الثلاثة قبل الألف والنون؛ **فمثل الأعلام:**

(سليمان – حمدان – عثمان – عمران – لقمان).

كلها ممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف.

5- وزن الفعل:

يمنع العلم من الصرف إذا جاء إما:

أ- على وزن من الأوزان الخاصة بالفعل مثل الأسماء:

(خَلف – حَمَد – شمّر – دُئل)

ب- وإما على وزن هو بالفعل أولى، لكونه مبدوءًا بحرف من الحروف التي تدل على معان بالفعل، وذلك مثل الأعلام:

(يزيد – تغلب – أمجد – نرجس).

الثاني: الوصفية:

أي كون الكلمة صفة، فهذه علة فيها لكنها لا تستقل وحدها بمنع الكلمة من الصرف، بل لا بد من أن ينضم إليها شيء آخر، حتى تجتمع على الكلمة علتان، ونجمل ذلك فيما يلي:

1- زيادة الألف والنون:

تمنع الصفة من الصرف إذا زيد في آخرها الألف والنون، شريطة ألا يكون مؤنثه بالتاء مثل:

(ظمآن – جوعان – عطشان – سكران – غضبان).

2- وزن الفعل:

تمنع الصفة من الصرف إذا كانت على وزن الفعل بالشرط السابق نفسه، وهو ألا يكون مؤنثها بالتاء، بل يأتي مؤنثه على (فعلاء) أو (فُعلى)، وذلك مثل الصفات:

(أحمر – أفضل – أحسن) فإن مؤنثاتها: (حمراء – فُضلى – حسناء).

فهذه الصفات تمنع من الصرف لعلتين: الوصفية ووزن الفعل.

نخلص من كل ما سبق إلى أن الممنوع من الصرف، سواء أكان لعلة واحدة أم لعلتين يعرب إعرابا فرعيا في حالة الجر، إذ يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

والسؤال المطروح بعد ذلك هو:

هل يعرب الممنوع من الصرف هذا الإعراب الفرعي في جميع استعمالاته؟ أو أنه يعود إلى الإعراب الأصلي فيجر بالكسرة؟

الحق أن الممنوع من الصرف لا يخلص له هذا الإعراب الفرعي في جميع استعمالاته، بل هو مشروط بشرطين، هما:

1- **عدم اقتران الكلمة بـ (ال) مطلقًا**، فإن اقترنت بها عاد إلى الإعراب الأصلي وجر بالكسرة، **كما في قوله تعالى:**

﴿**رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ**﴾ [التوبة: 87].

﴿**وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ**﴾ [البقرة: 187].

فالكلمتان: (الخوالف – المساجد) قد عادتا إلى الإعراب الأصلي فجرتا بالكسرة على الأصل، وذلك لاقترانهما بـ (ال).

2- عدم إضافته إلى ما بعده، فإن أضيف جُرّ بالكسرة، **كما في قوله تعالى:**

﴿**لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ**﴾ [التين: 4].

«أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا...»

الإعراب الظاهر والمقدر

الإعراب الظاهر هو ما كانت له علامة ظاهرة من علامات بالإعراب، سواء أكانت تلك العلامة أصلية أم فرعية،

الإعراب المقدر يكون في كلمات لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، لأنها لم تنته بحرف صحيح يستطيع تلقي هذه العلامة، وإنما كانت نهايتها حرفًا من أحرف العلة التي تعجز عن حمل حركة الإعراب.

ويعني ذلك أن أماكن ورود الإعراب المقدر سوف تكون في نطاق الكلمات المعربة التي تكون نهايتها حرف علة.

- **أ- الألف،** مثل يسعى – يخشى – ينهى – يرضى – وتقدر العلامة الإعرابية على الألف في هذا النمط من الأفعال المضارعة في حالتي الرفع والنصب، وعلة تقدير العلامة الإعرابية هي ما اصطلح على تسميته بالتعذر.

- **ب- الياء :**

مثل:

(يرمي – يجري – يقضي – يغري).

وتقدر العلامة الإعرابية على الياء في هذا النوع من الأفعال المضارعة في حالة واحدة هي مجيئه مرفوعًا.

- **جـ- الواو:**

وهو مثل سابقه تقدر عليه العلامة الإعرابية عند وروده مرفوعًا فقط، وتقدر عليه لنفس العلة التي ذكرت في المعتل بالياء، وهي الثقل.

وإذن فمواطن ورود الإعراب المقدر في الفعل المضارع المعتل الآخر تمثلت في أشكاله الثلاثة في حالة الرفع، وفي الشكل الذي ينتهي بألف في حالة النصب.

أما في الأسماء فسوف نرى أنه يتحقق في نمطين من الأسماء التي تنتهي بحرف علة، هما:

1- **الأسماء التي تنتهي بألف قبلها فتح.**
2- **الأسماء التي تنتهي بياء قبلها كسر.**

وبشيء من التفصيل نقول: تقدر العلامة الإعرابية في ثلاثة أنواع من الأسماء، هي:

➪ الأول: الاسم المقصور:

وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة.

ومن أمثلته:

(الثريا – الثرى – الرضا – الذكرى – البشرى – المنى – العصا).

ولا يحتج بإشكالية رسم كثير من كلمات هذا النوع بالياء، لأنها تنطق بالألف، والعبرة في النحو بالنطق لا بالكتابة.

إعراب المقصور:

يرفع الاسم المقصور بالضمة المقدرة وينصب بالفتحة المقدرة ويجر أيضًا بالكسرة المقدرة.

➪ الثاني: الاسم المنقوص:

وهو الاسم المعرب الذي ينتهي بياء لازمة قبلها كسرة مثل الكلمات (الهادي – القاضي – المتعالي – الداعي – المتسامي).

إعراب المنقوص:

يرفع بالضمة المقدرة على الياء، وينصب بالفتحة الظاهرة على الياء ويجر بالكسرة المقدرة على الياء.

ويعني ذلك أن الحركة تقدر عليه في حالتي الرفع والجر، أما في حالة النصب فتظهر الفتحة لخفتها.

➪ الثالث: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:

وهو اسم نكرة أضيف إلى ياء المتكلم ليكتسب منها التعريف، مثل الكلمات **(ربي – ديني – قلمي – صديقي – دعائي – قومي).**

إعرابه:

يرفع بالضمة المقدرة على آخره، وينصب بالفتحة المقدرة ويجر بالكسرة المقدرة، وقد منع من ظهور العلامة الإعرابية في أحواله كلها ما اصطلح على تسميته بالمناسبة.

ثانيًا: البناء

"لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، لا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها".

ويمكننا الوقوف على حقيقة البناء من خلال **تأملنا للنماذج القرآنية التالية:**

- ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2].
- ﴿إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: 17].
- ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 110].

وبأدنى تأمل لكلمة (ذلك) في الآيات الثلاث نتبين أن شكل آخرها قد ثبت على الفتح، مع تغير موقعها في التراكيب الثلاثة.

المبنيات من أقسام الكلمة:

وأبدأ في عرض هذه المبنيات بالقسم الثالث للكلمة، وهو الحرف.

(أ) المبنيات من الحروف:

ثمة عبارة مشهورة بين المشتغلين بالنحو، تقول: الحروف كلها مبنية.

ينطبق هذا القول على الحروف المكونة من حرف هجائي واحد، مثل باء الجر ولامه وكاف التشبيه، أو المكونة من حرفين، مثل:

من – أن – في.

أو المكونة من ثلاثة أحرف مثل:

إنَّ – ليت – على – أل.

أو المكونة من أربعة أحرف مثل:

إلا – لعلَّ – أو حتى من خمسة أحرف مثل: لكن.

(ب) المبنيات من الأفعال:

ذكر النحاة أن الأصل في الفعل بأقسامه الثلاثة البناء

ولنعرض لهذه الأفعال قسمًا قسمًا:

أولاً: الفعل الماضي:

وهو ما دل بصيغته على حدث وقع في زمن مضى، وهذا النوع من الأفعال مبني دائمًا، ولا يشغل وظيفة نحوية، لذا يقال في إعرابه:

فعل ماض مبني على...... لا محل له من الإعراب.

وعلامات بناء الماضي هي:

1- **الفتح**، وهو الأصل في بناء الفعل الماضي

2- **الضم**: وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة

3- **السكون**، وذلك إذا اتصل به ضمير من ضمائر الرفع المتحركة.

ثانيًا: فعل الأمر:

وهو ما دل على معنى يُطلب تحقيقه في المستقبل، وفعل الأمر مبني في جميع استعمالاته وعلامات بنائه ثلاثة، هي:

1- **السكون**، إذا كان صحيح الآخر

2- **حذف حرف العلة**، إذا كان معتل الآخر

3- **حذف النون**: وذلك إذا اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

ثالثًا: الفعل المضارع:

بناء الفعل المضارع

يبنى الفعل المضارع في موضعين:

الأول: **عند مباشرته لنون التوكيد؛ ثقيلة كانت أم خفيفة**، وعلامة بنائه حينئذٍ هي الفتح، **كما في قوله تعالى:**

- ﴿**كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ**﴾ [الهمزة: 4].

الثاني: **عند اتصاله بنون النسوة**؛ ويبنى حينئذٍ على السكون؛ كما في قوله تعالى:

- ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ**﴾ [البقرة: 228].

(ج) المبنيات من الأسماء

ويمكننا بعد ذكر هذه الأوجه أن نحصر الأسماء المبنية في الآتي:

1- **الضمائر.**

2- أسماء الإشارة؛ باستثناء ما دل على المثنى منها.

3- الأسماء الموصولة؛ باستثناء ما دل على المثنى منها، وسوف تقومون بدراستها مفصلة فيما بعد – إن شاء الله.

4- أسماء الأفعال

اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً وزمنًا؛ ولكنه لا يقبل علامته، ولعله من أجل عدم قبول علامة الفعل قيل عنه: اسم فعل.

وأسماء الأفعال مبنية، ولا محل لها من الإعراب، وهي تنقسم باعتبار مسمياتها إلى ثلاثة أقسام:

1- اسم فعل الأمر:

وهو أكثر الأنواع استعمالاً؛ وذلك مثل قول الرسول: **«إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ: صَهْ. فَقَدْ لَغَوْتَ»**.

2- اسم الفعل الماضي:

وهو أقل استعمالاً في اللغة، وألفاظه تكاد تكون محصورة؛ ومن ذلك:

(هيهات) بمعنى: بعد – **(شتان)** بمعنى: افترق.

(سرعان) بمعنى: أسرع؛ تقول: هيهات النجاح للمهمل.

هيهات: اسم فعل ماضٍ بمعنى بعُدَ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

3- اسم الفعل المضارع:

وهو أقل الثلاثة استعمالاً، ومن أشهر ألفاظه:

(وي – واها) بمعنى: أعجب.

(أوه – أواه) بمعنى: أتوجع.

(أف) بمعنى: أتوجع.

وذلك مثل قول العقاد:

أوه من يومي ومن أسى معا

أواه: اسم فعل مضارع بمعنى أتألم مبني لا محل له من الإعراب.

5- أسماء الاستفهام:

والاستفهام هو طلب العلم بالمستفهم عنه، وسبيلنا إلى ذلك هو أدوات الاستفهام، فهي التي يسأل بها عن الشيء المراد علمه، وكل الأدوات التي تستعمل في الاستفهام أسماء فيما عدا كلمتين، هما: (هل) والهمزة.

أما الأسماء الأخرى فنعربها على الوجه التالي:

1- (من)

قد تكون في محل رفع مبتدأ، أو في محل نصب أو جرٍّ، وتعرب مبتدأ إذا جاء بعدها اسم أو فعل لازم أو فعل متعدٍّ نصب مفعوله

ومثال وقوعها مفعولاً به قولك لزميلك:

من قابلت أمس؟

من: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم.

قابلت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير مبني في محل رفع فاعل.

أمس: ظرف زمان مبني على الكسر في محل نصب.

والملاحظ هنا مجيء فعل متعدٍّ لم يأخذ مفعوله بعدها، وصلح وقوعه عليها، فكانت هي المفعول.

وقد تقع في محل جرٍّ؛ وذلك مثل:

على من سلَّمت؟

2- (ما)

وهي مثل (من) في إعرابها؛ فقد تقع مبتدأ، أو مفعولاً أو في محل جرٍّ

3- (ماذا)

وتأخذ المواقع الإعرابية التي ذكرناها لـ(من)، و(ما) بالتفصيل نفسه فيهما.

4- (أين)

وتعرب ظرف مكان دائمًا، فإذا كان بعدها اسمًا جعلتها متعلقة بمحذوف خبرًا عنه، وإن كان ما بعدها فعلاً جعلتها متعلقة به؛ **تأمَّل:**

﴿**أَيْنَ الْمَفَرُّ**﴾ [القيامة: 10].

أين: اسم استفهام مبني في محل نصب ظرف مكان، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم.

- أين تقيم؟

أين: اسم استفهام مبني في محل نصب ظرف مكان، متعلق بالفعل.

5- (متى)

وتعرب ظرف زمان؛ فإذا كان ما بعدها اسمًا جعلتها متعلقة بمحذوف خبرًا عنه، وإن كان ما بعدها فعلاً جعلتها متعلقة به.

6- (كيف)

ولها إعرابان؛ هما:

1- إعرابها خبرًا عن المبتدأ، أو عن فعل ناسخ؛ إذا جاء بعدها اسم أو فعل ناسخ.

2- إعرابها حالاً إذا جاء بعدها فعل غير ناسخ؛ مثل:

كيف أبصرت طريقي؟

7- (كم)

وهي اسم استفهام مبهم، يأتي بعده اسم مفرد ينصب على التمييز، يوضح ما فيه من إبهام، وتكتسب (كم) مواقعها الإعرابية المتعددة من هذا التمييز الذي وضح إبهامها؛ فإن كان في الأصل مبتدأ أُعربت هي مبتدأ؛ **مثل:**

كم صديقًا فاز بالجائزة؟

كم: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ.

وإن كان تمييزها مفعولاً به في الأصل أخذت هي إعرابه؛ **تقول:**

- كم كتابًا قرأت؟

وإن كان تمييزها ظرف زمان أعربت الإعراب نفسه، **مثل:**

- كم ساعة قرأت؟

كم: اسم استفهام مبني في محل نصب ظرف زمان.

وإن كان أصل تمييزها ظرف مكان أو مفعولاً مطلقًا أخذت إعرابه؛ **نقول:**

- كم ميلاً سرت؟ - كم ضربة ضربت؟



التعريف والتنكير

حدّ النكرة:

هي ما دلت على معنى ذهني غير محدود، ولا معين في الواقع المشاهد، فالكلمات: رجل – بيت – مدرسة – كتاب – قلم – كلية – موضوعة لتطلق على فرد واحد من بين أفراد عديدين، ولم تطلق لتدل على فرد بعينه، لذا فهي نكرات لشياعها في جنسها.

حد المعرفة:

أما حد المعرفة عند النحاة فهي الاسم الدال على واحد بعينه، لا يختلط بغيره. ومن أمثلتها: أنا – فاطمة – هذا – الطالب – كتاب – علي.

أنواع المعارف:

والمعارف عندهم محصورة في الأنواع الآتية:

1- **الضمير**، نحو: أنا – أنت – هو.
2- **العلم**، نحو: خالد – أحمد – زينب.
3- **اسم الإشارة**، نحو: هذا – هذه – هؤلاء.
4- **الاسم الموصول**، نحو: الذي – التي – الذين.
5- **المعرف بـ "ال"**، نحو: الرجل – المرأة – القلم.
6- **المضاف لواحد مما سبق**، نحو: حياتي، وحياة خالد، وحياة هذا الصديق، فداء لدين الله.
7- **المنادى النكرة المقصودة**

أولاً: الضمير:

1- تحديد معنى الضمير في اللغة والاصطلاح:

أما المعنى الاصطلاحي للضمير عند علماء النحو" فهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظًا أو معنى أو حكمًا.

حكم الضمير:

الضمير بكل تصانيفه التي سوف نعرض لها مبنيّ، وسبب بناء الضمير عائد إلى مشابهته للحرف في وضعه وطريقة استعماله وجموده.

أقسام الضمير:

ينقسم الضمير إلى عدة أقسام، وذلك بحسب الاعتبارات التالية:

أولاً: أقسامه من الناحية الدلالية:

جـ- النوع:

ثانيًا: أقسام الضمير من ناحية الشكل اللفظي:

والعرض الآتي ينظر إلى الضمائر من كل هذه الاتجاهات، ويقسمها إلى قسمين عريضين:

1- **الضمير البارز**: وهو ما له صورة ظاهرة في موقعها الذي ترد فيه في الجملة، وذلك مثل قوله تعالى:

﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: 116].

ففي هذا الجزء من الآية وردت ضمائر منطوقة، وشكلها موجود وملموس هي: "أنت – تاء الفاعل في "قلت" وياء المتكلم في "اتخذوني – أمي".

2- **الضمير المستتر**: وهو ما ليست له صورة في اللفظ، بل يكون خفيا مقدرا في الموقع الإعرابي الذي يرد فيه، ويظل الموقع خاليا في الشكل، وذلك كما في قوله تعالى:

﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30].

ففي هذا الجزء من الآية قدر النحاة ضمائر مستترة، ليس لها لفظ منطوق، وذلك بعد الأفعال:

- **تجعل** (أنت).
- **يفسد** (هو).
- **يسفك** (هو).
- **نسبح** (نحن).
- **نقدس** (نحن).
- **قال** (هو).
- **أعلم** (أنا).

وبالتأمل لهذه الضمائر المستترة ندرك أنها من ضمائر الرفع، لا من ضمائر النصب، أو الجر.

أولاً: الضمير البارز:

وتعريفه السابق أنه الضمير الذي له صورة في اللفظ ظاهرة في موقعه الذي يرد فيه في الجملة، وقد سبق أن ذكرت أن هذه الصورة موزعة بين أن تكون كلمة مستقلة بلفظها، أو تكون جزءًا كلمة، وتبعا لذلك قسم النحاة هذا الضمير إلى قسمين اثنين:

الضمير المتصل: وهو الضمير الذي لا يمكن البدء به ولا يقع بعد (إلا).

ونفضل خلال عرضنا لهذا النوع من الضمائر المتصلة أن يكون هذا العرض للضمائر من خلال التقسيم الوظيفي لها، وبتتبعنا للمحال الإعرابية التي تشغلها الضمائر المتصلة تبين أن هذه الضمائر تقع في المحال الإعرابية الثلاثة التي للاسم، وهي تنقسم بحسب هذا المحل الإعرابي إلى:

1- ضمائر الرفع:

وهذا النوع من الضمائر لا يتصل إلا بالفعل بنوعيه: التام والناقص، لذا فوظائفه النحوية لا تخرج عن كونها فاعلاً، أو نائبًا عنه حال اتصالها بفعل تام، أو اسمًا للفعل الناسخ حال اتصالها بفعل ناقص، وضمائر الرفع المتصلة هي:

1- تاء الفاعل:
2- نون النسوة، ولها المواقع الإعرابية نفسها التي هي لتاء الفاعل.
3- ألف الاثنين، ولها المواقع الإعرابية التي سبقت لزميلتيها.
4- واو الجماعة: ولا تشغل هي الأخرى إلا المواقع الإعرابية السالفة:
5- ياء المخاطبة: ولا تتصل إلا بالمضارع والأمر، ولها هي الأخرى المواقع الإعرابية السالفة:

2- ضمائر النصب والجر:

والضمائر التي تشغل هذين الموقعين ثلاثة هي:

1- ياء المتكلم، كما في قوله تعالى:

﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: 161].

فياء المتكلم في (إنني) و(هداني) في محل نصب اسمًا لـ(إن)، ومفعولا به بعد الفعل، وهي في محل جر على جهة الإضافة في (ربي).

2- كاف الخطاب بأشكالها المتنوعة تبعا لدلالاتها المتعددة (كَ – كِ – كما – كم – كنّ).

ويمكننا التمثيل لها بقوله تعالى:

﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: 3].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: 1].

فالكاف في الفعل (ودعك) و(كم) في الفعل (خلقكم) ضميرا نصب على جهة المفعولية – أما الكاف في (ربك) و(كم) في (ربكم) ضمير جر على جهة الإضافة، لاتصالهما باسم.

3- هاء الغيبة بأشكالها المتنوعة (هُ – ها – هما – هم – هن) ومن أمثلتها في الموقعين:

﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: 143].

4- ما يصلح للمواقع الإعرابية الثلاثة: الرفع والنصب والجر وهو ضمير واحد، وهو (نا) الدالة على المتكلمين، كما في قوله تعالى:

﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: 193].

➢ 2- الضمير المنفصل:

وهو الذي يمكن وقوعه في ابتداء الكلام لاستقلاليته عما قبله من الكلمات، كما يصح وقوعه بعد (إلا) وذلك مثل قول الرسول ﷺ:

«أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ».

وقوله تعالى:

﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 52].

وقولنا:

- **أنت صديق، وما صديق إلا أنت.**

ومثل:

- **ما احترمت إلا إياها.**

فالمتأمل لهذه الأمثلة يحكم على الضمائر (أنا – نحن – أنت – إياها) بأنها ضمائر منفصلة.

وكما عرضنا للضمائر المتصلة من خلال تصنيفاتها الوظيفية نعرض هنا للضمائر المنفصلة من خلال التصنيف الوظيفي نفسه، وبتتبعنا للمحال الإعرابية التي تشغلها الضمائر المنفصلة تبين أنها لا تكون إلا في موقعين إعرابيين هما: موقع الرفع، وموقع النصب.

أ- **ضمائر الرفع**، ويغلب وقوع هذا النوع من الضمائر في موقع المبتدأ، ولا نعدم أن نجدها في مواقع أخرى من مواقع الرفع، وضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر ضميرًا موزعة دلالاتها بين المتكلم والمخاطب والغائب على الوجه الآتي:

1- **المتكلم: أنا – نحن.**

2- **المخاطب: أنتَ – أنتِ – أنتما – أنتم – أنتن.**

3- **الغائب: هو – هي – هما – هم – هن.**

ب- **ضمائر النصب**: ويغلب وقوع هذا النوع من الضمائر في موقع المفعول به وضمائر النصب المنفصلة اثنا عشر ضميرًا موزعة دلالاتها بين المتكلم والمخاطب والغائب على الوجه الآتي:

1- **ضمائر المتكلم: إيايَ – إيانا.**

2- **ضمائر الخطاب: إياك – إياكِ – إياكما – إياكم – إياكن.**

3- **ضمائر الغيبة: إياه – إياها – إياهما – إياهم – إياهن.**

ثانيًا: الضمير المستتر:

وهو الذي لا وجود له في اللفظ، ولا صورة له في النطق، وإنما يتخيل وجوده في الذهن، مستترًا خلف الفعل

ويكون الاستتار على وجهين:

الأول: وجه الوجوب

ومن مواضع استتار الضمير وجوبًا:

1- **فعل الأمر للواحد المخاطب**: ومن أمثلة ذلك قول الله عز وجل: ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: 17].

والفاعل بعد الأفعال (أقم – أؤمر – انه – اصبرْ) ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت.

2- **الفعل المضارع المبدوء بالهمزة**، ومن ذلك:

إنـــي لأغضـــبُ للكـــريمِ يَنُوشُـــهُ مَـنْ دونَـهُ وألـومُ مَـنْ لـم يَغْضَـبِ

فاستتر الضمير (أنا) بعد الفعلين: أغضب – ألوم.

3- **الفعل المضارع المبدوء بالنون، وذلك في مثل قوله تعالى:**

﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: 30].

﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: 150].

فالضمير بعد الأفعال: نسبح – نقدس – نؤمن – نكفر – مستتر وجوبًا تقديره نحن.

4- الفعل المضارع المبدوء بالتاء لخطاب الواحد، لا للغائبة، ومن أمثلته:

﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6].

الثاني: وجه الجواز:

ومن مواضع استتار الضمير جوازًا:

1- **الفعلان الماضي والمضارع المسندان إلى غائب أو غائبة**، وذلك كما في قوله تعالى:

﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (1) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (2) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (3) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: 1 – 4].

- ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: 36].

اتصال الضمير وانفصاله:

والسؤال الذي نطرحه هو ما العمل إذا احتاج الكلام إلى نوع من الضمير، وكان منه المتصل والمنفصل، فما الذي نأخذ منهما، وما الذي ندع؟ أو أن الأمر متروك للمتحدث ليختار أيهما، ما دام النوعان متحدين دلالة؟ وللإجابة على مثل هذه التساؤلات نقول: إذا احتاج الكلام إلى نوع من الضمير، وكان منه المتصل والمنفصل وجب اختيار الضمير المتصل، وترك المنفصل الذي له نفس دلالته.

قد سجلت اللغة خروجًا عن هذا الأصل العام تمثل في مسائل محددة مستثناة من هذا الأصل العام

وتُحقّق هذه الإمكانية في مسألتين رئيسيتين، يمكن تفصيلهما في الآتي:

المسألة الأولى:

والضابط العام لهذه المسألة هو أن **يكون العامل في الضمير الذي يجوز اتصاله أو انفصاله عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه**، وليس ضمير رفع، أي أن يكون هذا الضمير المقدم منصوبًا أو مجرورًا، وقد فرع ابن هشام من هذه المسألة ثلاث صور نعرضها في الآتي:

الصورة الأولى:

وضابطها: أن يكون العامل في الضميرين فعلاً غير ناسخ، ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، ومثال ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى:

﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 137].

ففي الآية ورد الفعل (يكفي) ناصبًا لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وليس أحدهما ضمير رفع، والمفعولان هما (كاف الخطاب) والثاني الضمير (هم)، وقد ورد متصلاً ويجوز في غير القرآن فصله، فنقول: فسيكفيك إياهم.

الصورة الثانية:

وضابطها: أن يكون العامل في الضميرين فعلاً ناسخًا من باب ظن، والضميران هما مفعولاه، ومن أمثلته:

- **الصديق ظننتكه،** ويجوز ظننتك إياه.
- **الحبيب خلتنيه،** ويجوز خلتني إياه.
- **قلبي ملكتكه،** ويجوز ملكتك إياه.



ثانيًا: العلم:

– مفهوم العلم:

في الاصطلاح النحوي **يراد به اسم يُعين مسماه تعيينًا مطلقًا، وقيل: ما وضع لمعين لا يتناول غيره،** فلفظه مختص بالوقوع على عين مسماه، والدلالة عليها دون واسطة، وهو المراد من قولهم في التعريف أنه يعين مسماه تعيينًا مطلقًا.

– تقسيمه من حيث المسمى

وينقسم العلم من هذه الزاوية إلى قسمين:

1- علم جنس:

وعرفه ابن هشام بأنه اسم يعين مسماه تعيين ذي الأداة الجنسية، أو الحضورية، ويعني هذا التعريف أن تعيين علم الجنس لمسماه يرجع إلى الجنس كله، وليس إلى فرد معين من أفراد هذا الجنس عينه.

- كما في النوع الثاني: علم الشخص، ومن أمثلة علم الجنس:

أسامة علمًا على جنس الأسد – وأبو جعدة لجنس الذئب – أبو المضاء لجنس الفرس

2- علم الشخص:

وله المفهوم السابق نفسه للعلم بالمعنى العام، وهو – كما سبق – ما وضع للدلالة على مسمى معين لا يتناول غيره، فالتعيين هنا منصب على الأعيان، لا على الأجناس



أقسام علم الشخص:

ينقسم علم الشخص بالنظر إلى عدة جهات، ونعرض ذلك في الآتي:

أ- تقسيمه من حيث الوضع:

وبالتأمل لأعلام الشخص من هذه الجهة نتبين أنها نوعان هما:

1- **المرتجل:** وهو العلم الذي استعمل من أول أمره، ولم يسبق استخدامه في التراكيب اللغوية قبل استخدامه علما، أي لم يستعمل قبل العملية في غيرها، وذلك نحو:

آدم – حواء – زينب – عثمان – مكة – طنطا – مكة، ومثلها ما كان منقولا من لغة أجنبية علما مثل: نسرين – نيفين – جيهان – سوسن.

2- **المنقول:** وهو الغالب: وهو ما استعمل قبل العملية في غيرها، فهو عبارة عن كلمة استعملت في اللغة للدلالة على شيء ما، ثم استعيرت للدلالة على شيء بذاته، فصارت علما له، ومواضع نقل الأعلام كثيرة، منها:

أ- اسم الحدث: أو المعنى (المصدر) مثل: نور – هدى .

ب- اسم الذات: مثل: ريم – ثور – أسد.

ج- اسم الفاعل: مثل: حامد – عادل.

د- اسم المفعول: مثل: منصور – محروس.

هـ- صيغ المبالغة: مثل: فرَّاج – علام.

و- الصفة المشبهة: مثل: حسن – كريم.

ز- اسم التفضيل: مثل: أسعد – أمجد.

ح- اسم آلة: مثل: مصباح – مفتاح.

ط- فعل ماض: مثل: حَمَد – شمَّر .

ي- فعل مضارع: مثل: يزيد – تغلب.

ب- تقسيمه من حيث اللفظ

وبتتبعنا لألفاظ الأعلام، وصيغها من حيث الإفراد أو التركيب يمكننا تصنيفها في قسمين كبيرين.

1- **المفرد**، ويقصد به ما ليس مركبًا تركيبًا إسناديًّا أو إضافيًّا أو مزجيًّا، أي أن لفظه عبارة عن كلمة واحدة، كما في مثل قولنا: خالد – أحمد – محمد – زينب – تسنيم – ولاء – انتصار. ويتعلق بحكم هذا العلم من حيث الإعراب ما يلي:

1- يمنع من الصرف إذ اجتمع مع العلمية سبب آخر، مثل التأنيث كما في زينب، وسعاد ووزن الفعل كما في أحمد – أمجد.. إلخ.

2- إذا كان منقولا من كلمة تبدأ بهمزة وصل فإن هذه الهمزة تقطع، نقول مثلا: انتصار – انشراح – اعتماد – الاثنين.

2- **المركب**: وهو ما تركب من أكثر من كلمة: كلمتين أو أكثر والتركيب في اللغة يكون بواحد من ثلاثة:

أ- **المركب الإضافي**، وهو الغالب، يجرى على الجزء الأول منه وجوه الإعراب المختلفة.

ب- المركب المزجي:

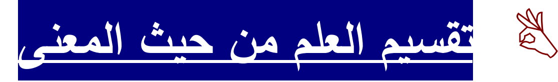
وحكم هذا النوع من الأعلام أنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف أي يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة:

- **بعلبك مدينة لبنانية جميلة.**
- **زرت بعلبك في العام الماضي.**
- **عشت في بعلبك مدة يسيرة.**

أما إن كان المركب المزجي مختوما بكلمة (ويه) مثل سيبويه وعمرويه وخالويه فإنه يبنى على الكسر في أحواله كلها.

ج- **المركب الإسنادي:**

وحكم هذا النوع من الأعلام من حيث الإعراب أن يحكى لفظه على ما كان عليه قبل التسمية، ثم تقدر عليه الحركات الإعرابية، ومنع من ظهورها الحكاية.



والعلم من هذه الجهة أقسام ثلاثة:

1- الاسم: وهو ما اتخذ ابتداء لتعيين مسماه، ولا يراد به أكثر من ذلك.

2- الكنية عبارة عن مركب إضافي في صدره أب، أو أم، وما يلحق بهما مثل ابن – بنت وأخ وأخت...

3- اللقب: وهو ما وضع لاحقًا لصاحب الاسم لامتداحه، أو ذمه، وليس مبدوءًا بأب أو أم، وذلك مثل:

شاعر الشباب – زين العابدين – أمير الشعراء – شاعر النيل – الأمين الرشيد – الصديق – الفاروق.

- الترتيب بين أصناف العلم الثلاثة وإعرابها:

القاعدة المقررة في ذلك أنه إذا اجتمعت في تركيب واحد أصناف العلم الثلاثة فلا وجوب للترتيب بينها إلا في حالة واحدة فقط، تتمثل في اجتماع اللقب مع الاسم، فهنا يجب تقديم الاسم، وتأخير اللقب، تقول:

- **قرأت الكتاب قرآن النحو.**

ولا يصح أن نقول: قرأت قرآن النحو الكتاب.

ويستثنى من هذه القاعدة العامة في اجتماع الاسم واللقب أنه يجوز تقديم اللقب على الاسم بشرط واحد، هو أن يكون اللقب مشهورًا أكثر من الاسم، مثل قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [النساء: 171].

في الآية تقدم اللقب (المسيح) على الاسم (عيسى)

هذا عن اجتماع اللقب مع الاسم، فماذا عن اجتماع الكنية مع اللقب، أو مع الاسم؟

المقرر عندهم أنه لا ترتيب بين الاسم والكنية، فيجوز تقديم أحدهما، وتأخير الآخر، تقول: علي أبو حسن صديق وفيّ أو: أبو حسن علي صديق وفيّ، ومن أمثلة تقديم الكنية:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

والأشهر في إعراب الثاني في الأحوال السابقة كلها أن يعرب تابعا للأول على أنه بدل مطابق، أو عطف بيان، أو توكيد لفظي بالمرادف.

وثمة إعراب ثانٍ خاص باجتماع الاسم واللقب مفردين مثل: سعد زغلول زعيم الأمة. إذ يجوز في زغلول إعرابها بدلاً أو عطف بيان أو توكيدًا لفظيًّا بالمرادف، ويجوز وجه آخر، وهو إضافتها إلى الأول أي تعرب مضافا إليه.





رابعا: الموصول

تحديد مفهوم الموصول

الموصول الاسمي:

عرفوه بأنه الاسم المبهم الذي يحتاج في توضيحه، وتعيين المراد منه إلى شيء يتصل به يسمى الصلة، يربطها به ضمير.

تصنيف الموصول الاسمي من حيث الاختصاص والاشتراك:

ينقسم الموصول الاسمي من خلال هذه الزاوية إلى قسمين:

1- **الموصول الاسمي النص في معناه:** وهو ما كان نصاً في الدلالة على بعض الأنواع، ومقصوراً عليها لا يتعداها، ويسمى أيضاً **المختص**، لأن لألفاظه المعدودة دلالة خاصة بها من حيث الإفراد والتثنية والجمع، وكذا التذكير والتأنيث.

2- **الموصول الاسمي المشترك:** وهو ما صلح بلفظه للتعبير عن معاني الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فلا تقتصر دلالته على بعضها دون بعض، بل تصلح لها جميعها.

أولاً: الموصول الاسمي النص:

وألفاظه ثمانية هي (الذي – التي – اللذان – اللتان – الذين – اللائي – اللاتي – الألي)، وتتوزع هذه الألفاظ تبعاً لدلالة العدد والنوع، وبيان ذلك في الآتي:

1- **الذي**: ويختص بالمفرد المذكر، سواء أكان عاقلاً أم غير عاقل.

2- **التي**: ويختص بالتعبير عن المفردة المؤنثة، عاقلة كانت أم غير عاقلة.

3- **اللذان**: ويختص بالتعبير عن المثنى المذكر، سواء أكان عاقلاً أم غير عاقل، ويأخذ هذا الاسم إعراب المثنى.

4- **اللتان**: ويختص بالتعبير عن المثنى المؤنث عاقلاً كان، أو غير عاقل، ويأخذ هذا الاسم إعراب المثنى، لأنه ملحق به، فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء.

5- **الألي**: بالقصر، وقد يمد، وهذا قليل فيه، ويكتب هذا الاسم بغير واو بعد الهمزة، وهو لجمع المذكر العاقل في أغلب استعمالاته.

وقد يعبر بها عن جمع المؤنث السالم، فتقع بدلا من (اللاتي– اللائي) ومن نماذج ذلك قول الشاعر:

محا حبُّها حبَّ الألي كنَّ قبلها وحلَّتْ مكانًا لم يكن حُلَّ من قبل

الذين: ويختص بالتعبير عن الجمع المذكر للعقلاء، والأفصح استعماله بالياء أبدا.

7، 8– اللاتي واللائي: ويختصان بالتعبير عن جمع المؤنث للعقلاء وغيرهن، وقد يستعملان بغير الياء، فيقال فيهما (اللات– اللاء).

ثانياً: الموصول الاسمي المشترك:

وقد سبق آنفاً تحديدنا لمفهومه بأنه ما صلح بلفظه للتعبير عن معاني الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، من غير تغيير في صيغته اللفظية.

وألفاظ الموصول المشترك ستة هي (من– ما– ذو– أي– ال– ذا)، نفرد كل واحد منها بحديث مفصل، وذلك على النحو التالي:

1– مَنْ:

الأصل في استعمالها أن تكون للعاقل، مذكراً كان أو مؤنثا، مفرداً كان أو مثنى أو جمعاً يذكر الأخفش أن (من) اللفظ بها لفظ واحد، ويكون جمعاً، ويكون اثنين، ويعني ذلك أن (من) تأتي موحدة اللفظ، أما مدلولها فقد يكون واحداً، أو مثنى أو جمعاً.

وقد تعبر عن غير العاقل، وذلك محصور في مواطن ثلاثة:

الأول: أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، كأن تناديه، أو تدعوه أو تحدثه، وهذه أمور لا تكون إلا للعقلاء، وبمثل هذه الأفعال تكون قد نزلته منزلة العقلاء، ومن ذلك قوله تعالى: "ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من) لا يستجيب له"

ف (من) هنا وقعت على الأصنام، وهي لا تعقل، لكن سوغ ذلك تنزيلها منزلة العاقل بدعائها.

ومن ذلك قول الشاعر:

بكيت على سرب القطا إذ مررن بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير

أسرب القطا هل من يُعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطير

الثاني: أن يكون مضمون الكلام متجهاً إلى شيء يشمل العاقل وغيره.

الثالث: أن يقترن العاقل بغيره في عموم سابق يفصل بـ (من)، وذلك كما في قوله تعالى "**والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه، ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع**".

2- مـا:

وهي من الموصولات المشتركة التي يستوي فيها التعبير عن المفرد والمثنى والجمع وعن المذكر والمؤنث، مع الآخذ في الحسبان أنها مثل (من) في أن لفظها المنطوق لـه دلالة الإفراد والتذكير، أما معناها فيصلح للإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

3- العنصر الثالث من عناصر الموصولات الاسمية المشتركة (أيّ)

1- وهي من الموصولات المشتركة، وهي تقع على المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

استعمالات (أي)

تتعدد استعمالات (أي) تبعاً لإضافتها، أو قطعها عن الإضافة في اللفظ، وأيضاً تبعاً لذكر صدر صلتها، وهو المبتدأ، أو حذفه، وصلتها بالطبع جملة اسمية، المبتدأ فيها ضمير ولذلك أربع استعمالات بيانها في التالي:

1- أن تقطع عن الإضافة، ويذكر صدر صلتها، مثل: أقرأ من الكتب أيا هو أنفع لي.

2- أن تقطع عن الإضافة لفظاً، ويحذف صدر الصلة: مقل: أقرأ من الكتب أيًّا أنفع لـي. ففي المثال قطعت (أي) عن الإضافة، وحذف صدر صلتها. الحكم: إعرابها.

3- أن تضاف ويذكر صدر صلتها، مثل: أقرأ من الكتب أيهم هو أنفع لـي. حيث أضيفت (أي) إلى الضمير (هم) وذكر صدد صلتها. الحكم: الإعراب.

1- أن تضاف ويحذف صدر صلتها (المتبدأ)، مثل: أقرا من الكتب أيهم أنفع لـي. ففي المثال أضيفت (أي) إلى الضمير، وحذف صدر صلتها (المبتدأ). الحكم: البناء على الضم.

➢ أولاً: جملة الصلة:

معلوم أن الجملة في اللغة العربية نوعان: اسمية وفعلية، وهنا نذكر أن هذين النوعين صالحان للسكنى في موضع الصلة بضوابط محددة

1- **أن تكون هذه الجملة خبرية في اللفظ والمعنى**، أي من النوع الذي يحتمل الصدق والكذب في ذاته، وبصرف النظر عن قائله، وذلك لكون معناها صالحاً للحكم عليه بأنه صدق أو كذب،

فمثل قولنا: خاب الذي أسرف على نفسه جمل ذات مضمون ثابت ومستقر، ويمكن الحكم عليه بالصدق، أو الكذب لذا صلح وقوعها صلة، وذلك بخلاف الجمل الإنشائية، وهي التي يطلب بها إما حصول شيء، أو عدم حصوله، فلا دخل للصدق والكذب فيها، لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد ذكرها، لذا لا يصح جعلها صلة الموصول، فلا يقال مثلاً: ذهبت إلى المعرض الذي زره غداً، فجملة زره غداً لا تصح في موضع الصلة، لأنها إنشائية.

أن تكون الجملة الخبرية معهودة بين المخاطب والمتكلم، لتستطيع تأدية الدور المنوط به، إذ ترد بيان الموصول المبهم وتوضحيه.

أن تشتمل جملة الصلة على ضمير يعود على الموصول، ويطابقه إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، ولا يخفى أن هذا الضمير العائد من الصلة إلى الموصول يقوم بعملية ربط بين الجملة المشتملة عليه، وهي جملة الصلة بصاحبها، وهو الموصول،

ثانياً: شبه الجملة:

والصلة الواقعة شبه جملة تشمل التام من ظروف المكان والجار والمجرور التامين، وشرط التمام هنا ضابط يقيد وود هذين العنصرين في موقع الصلة، ومعنى تمامهما أن يكون في الوصل بهما فائدة، تزيل إبهام الموصول، وتوضح معناه، ويكون ذلك عندما يفهم متعلقهما المحذوف بمجرد ذكرهما، إذ معناه هو الكون العام. فإن انعدمت الفائدة عدا ناقصين وامتنع وقوعهما صلة

5- الخامس: المعرف بـ (أل)

- تحديد مفهوم المعرف بـ (أل):

هو اسم نكرة دخلت عليه (أل) المعرفة، فأكسبته التعريف والتعيين

أنواع (أل):

تنقسم (أل) باعتبار مدخولها إلى:

1- (أل) الموصولة، وهي ما كان مدخولها وصفاً مشتقاً مشبهاً للفعل في التجديد والحدوث شبهاً صريحاً خالصاً– وقد أسلفنا القول فيها.

2- (أل) المعرفة، وهي مطلوبنا في هذا الموضوع.

3- (أل) الزائدة التي لا تفيد تعريفاً، وهي التي تدخل على المعرفة، أو النكرة فلا تغير التعريف، أو التنكير:

أولاً: (أل) المعرفة:

وهي التي تدخل على النكرة فتكسبها نوعاً من التعيين والتحديد، وهي باعتبار مدخولها من حيث تعيين أفراده، أو الجنس المنتمي إليه قسمان:

أ- (أل) العهدية:

(أل) التي للعهد هي التي تدخل على النكرة فتفيدها نوعاً من التعريف يجعل مدلولها –من حيث كونه فرداً– معيناً، بعد أن كان مبهما، وهي بدورها أنواع:

1- (أل) التي للعهد الذكري، وهي التي تدخل على اسم سبق ذكره منكراً، أي أن مصحوب (أل) هذه قد تقدم ذكره في الكلام، يتضح ذلك من خلال التراكيب التالية:

"الله نور السموات والأرض، مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري".

2- (أل) التي للعهد الذهني:

وهي التي تكسب مدخولها نوعاً من التعيين والتحديد، وتجعله معلوماً عند المخاطب ومعروفاً له معرفة ذهنية، فإدراك كل من المتكلم والسامع لمدخول (أل) هو إدراك سابق في عهد مضى قبل النطق بها، وليس بسبب ذكره في كلام سابق، ويتضح ذلك فيما يلي:

"فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز"

"إلا تنصروه فقد نصره الله، إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار"

3- (أل) التي للعهد الحضوري:

وهي ما تكسب مدلولها تحديداً وتعيينا بسبب حضوره وقت الكلام، فالسبب في تعريف مدلولها هو وجوده في وقت الكلام، وذلك كما في قوله تعالى:

"اليوم أكملت لكن دينكم"

ب- (أل) الجنسية:

وهي التي تدخل على النكرة المفيدة لمعنى الجنس المحض، فتكسبها تعريفاً ينصب على الجنس، بصرف النظر عن كل فرد من أفرادها، وذلك مثل قولنا:

- **الإنسان حيوان ناطق.**

وتنقسم تبعاً لدلالتها المعنوية، ولإفادتها التعريف إلى:

1- (ال) الدالة على بيان الحقيقة:

وهي ما تفيد أن مدخولها يراد منه حقيقته الذهنية التي تكون في العقل، من غير نظر إلى ما تنطبق عليه من أفراد

- **الرجل أقوى بنية من المرأة.**
- **الحديد أصلب من الذهب.**

2- (أل) الدالة على استغراق الأفراد حقيقية:

وهي الداخلة على جنس ما، فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة حقيقة، لا مجاز فيها ولا مبالغة، وعلامتها صحة حلول "كل" محلها، وذلك مثل:

- "وخلق الإنسان ضعيفاً".

3- (أل) الدالة على استغراق خصائص الجنس وصفاته مبالغة:

وهي الداخلة على واحد من الجنس، فتجعله يفيد الإحاطة والشمول لا بجميع أفراده، ولكن لصفة من الصفات الشائعة بينها على سبيل المبالغة، ومن ذلك قولهم:

- **أنت الرجل علماً.**

فالمراد من قولهم: أنت الرجل علماً، أي أنت جمعت كل الرجال من ناحية العلم، أي جمع ما تفرق من علم بينهم بحيث استغرقت هذه الصفة بأسرها، فأنت محيط بهذه الصفة إحاطة شاملة

***